

**العلومة وثقافة الاستهلاك
دراسة ميدانية في قرية مصرية**

دكتور

**محمد ياسر شبل الخواجة
كلية الآداب - جامعة طنطا**

١٩٩٩

١- مقدمة الدراسة :

١/١ - تمهيد :

العولمة ظاهرة كونية طاغية لا مرد لها ، تمتلك قدرة كبيرة على اخراق الحدود والوصول إلى كافة المجتمعات وتوجيهها بآلية الاقتصاد المعموم ، حيث إن العولمة هي مرحلة حاسمة من مراحل تطور النظام العالمي تختلف نوعياً عن المراحل السابقة لهذا النظام ، وظهور تخليلاتها الأساسية في عولمة الاتصال ، والتبادل والاستهلاك ، والاعتماد المتبادل بين أقطار العالم ومن ثم فإن العولمة تخلق - كما يقول بومان *Bauman* - عالماً أكثر تجانساً تسوده ثقافة استهلاكية عامة (١) وباعتبار أن العولمة في جملتها دعوة إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي وتبني نظام السوق ، وتحكم الفكر الرأسمالي - الذي شهد انتصارات عده على مستوى العالم - على الناخب العالمي ليكون رأسه بالضرورة ،

فقد صاحب تعميم المنظومة الرأسمالية العالمية على دول العالم أجمع تعميم نمط انتاجي واستهلاكي واحد على مستوى السوق الكونية ونشر ثقافة إعلامية سمعية وبصرية استطاعت أن تصنع الدوف الاستهلاكي لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع شكلت في جملتها ثقافة عالمية بحيث لم تدع لأى مجتمع مجالاً للعزلة أو الانكفاء على الذات .

وإدراكاً لخطر هذه الثقافة العالمية كان انتقاء أحد مظاهرها وهي الثقافة الاستهلاكية التي أصبحت حقيقة تميز عالمنا المعاصر ، حيث أصبح الاستهلاك هو أكثر المظاهر عمومية ، فقد تغلغل في كل جانب من جوانب الحياة بحيث أصبح الإنسان يستهلك في كل وقت في إنتاجه ، وتفكيره ، في نومه ويقظته للدرجة أن الاستهلاك قد خلق ثقافته الخاصة به في كل المجتمعات النامية والتقدمة على حد سواء ، ولقد قام الفهم الاجتماعي لظاهرة العولمة على نظرة شمولية يدرك العولمة في جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي فالعولمة ليست ظاهرة اقتصادية خالصة وليس حيادية تماماً ، ومن ثم فإن كل مجتمع يجب أن يدرك في البداية كيف يلحق بركب العولمة - طالما أنها أصبحت واقعاً حقيقياً - بأقل ضرر ممكن ، وذلك بتفادي مساوئها ، وتعظيم فوائدها وتحويل آثارها السلبية لمصلحة المجتمع .

هذا وقد صاحب ظهور مرحلة العولمة سيل منقطع من الأحاديث والمقالات والمناقشات عبر وسائل الاتصال المختلفة ، وعقدت مؤتمرات وندوات وورش عمل ، لتحليل هذه الظاهرة من كافة جوانبها وأبعادها وآثارها المختلفة (٢) .

ويناقش هذا البحث أحد جوانبها الهامة ، وهو كيف تؤثر ظاهرة العولمة على نشر ثقافة استهلاكية عامة . ولمعالجة قضية البحث سوف نعرض للنقاط التالية :

١ / ٢ - تحديد المفاهيم الأساسية في البحث

مفهوم العولمة :

اعتبرت العولمة *Globalization* من أعقد المفاهيم في العلوم الاجتماعية إذ إنها تتطوّر على أبعاد معقدة ومتباينة فضلاً عن تعدد تعريفاتها وتتنوع مظاهرها والتي تأثر أساساً بالحيارات الباحثين الأيديولوجية ، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً .

وتعرف العولمة عموماً باعتبارها "تشكيل ملامح العالم كله بوصفه موقعًا جغرافياً واحداً، وظهورًا لحالة انسانية عالمية واحدة" (٣) . كما اعتبرها أحد الباحثين حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جماء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ . وبهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملة على مستوى سطح النمط ومظاهره قد ثارت (٤) ويتناقض مفهوم العولمة لدى "اسعيل صبرى عبد الله" مع مفهوم الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية حيث تداخلت أمور الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسة للدول ذات السيادة أو الاتتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية (٥) .

إذ أن العولمة في مجملها عملية متفاعلة كما هي رؤية ونظرة تعكسان على قرارات تؤثر في حياة وحظوظ دول وأفراد وجهاءات من وجهة النظر الاقتصادية ، لكن من الصعب تحديد مظهر معين للعولمة فهي تأخذ مظاهر عددة ، وكذلك من الصعب إرجاعها إلى عامل واحد بعينه فهناك غير عامل له دور فيها ليس هذا فحسب بل إن الأسباب والتتابع تختلط بمعنى أن النتيجة تتغير سيراً لمزيد من العولمة ، والسبب يعتبر مظهراً آخر من مظاهر العولمة (٦) .

غير أن هناك باحثاً آخر يرى أن صياغة تعريف شامل للعولمة لا بد أن يضع في اعتباره ثلاث عمليات هامة تكشف عن جوهرها : العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس .

العملية الثانية : تتعلق بتلافي الحدود بين الدول .

والعملية الثالثة : وتتمثل بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات ، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر وعلى هذا فإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات ، والسلع بين الدول على النطاق الكوني (٧) . وفي ضوء هذه الأبعاد الأنسانية للعولمة فإننا نعرف العولمة في هذه الدراسة بأنها "عملية الاندماج في إطار السوق الرأسمالي العالمي ،

وإذابة الحدود والموانع بين الدول عبر حرية التجارة ، وتدفق رؤوس الأموال ، وانتقال التكنولوجيا ، وانتشار شبكات الاتصال ، والهيمنة الثقافية على نحو يؤدي إلى سهولة حركة الناس ، والمعلومات والسلع والأموال بين الدول على النطاق الكوني ٠

- مفهوم ثقافة الاستهلاك *Consumer Culture* .

يعرف الاستهلاك من الناحية الاقتصادية " بأنه تأثير أو إثر السلع والخدمة المنتجة وذلك عن طريق الاستعمال ، ويتم هذا الالاكم بعد الحصول أو اقتناء وقت حصول المستهلكين عليها أو امتلاكها (٨) . وهذا يعني أن الاستهلاك هو الغرض النهائي للنشاط الاقتصادي فيسائر المجتمعات الإنسانية أو كما وصفة آدم سميت بأنه الهدف الوحيد للإنتاج (٩) ، وعلى هذا يقصد بالاستهلاك " أنه استخدام السلع والخدمات بقصد إشباع الحاجات الاجتماعية ، والبيولوجية والثقافية ، لكن هذا الاستخدام مختلف من وقت إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى ٠

أما مفهوم ثقافة الاستهلاك فقد ظهر - كما يقول فيزرسون - في بداية القرن العشرين من خلال تشجيع كميات ضخمة من استهلاك الصور *Consumption of images* ، فيرى أن هناك ثلاثة منظورات أساسية في تحديد ثقافة الاستهلاك وهي :

المنظور الأول : يرى أنها نجمت عن انتشار سلع الإنتاج الرأسمالي التي أدت إلى تراكم المقادير في شكل سلع وخدمات استهلاكية ٠

المنظور الثاني : يرى أن تحقيق الإشباع من السلع الاستهلاكية يرتبط بالمكانات الاجتماعية أو التمييزات الاجتماعية ٠

المنظور الثالث : يذكر حول تحقيق السعادة العاطفية والجمالية من خلال عملية الاستهلاك (١٠) . وهذا يعني أن للثقافة الاستهلاكية جوانب مادية تمثل في الاستهلاك المادي للسلع كما أن لها جوانبها المعنوية التي تصل بالمعاني والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك المادية وعلى هذا تعرف ثقافة الاستهلاك باعتبارها " مجموع المعاني والرموز والصور المصاحبة لعملية الاستهلاك بدءاً من تبلور الرغبة الاستهلاكية ، مروراً بالاستهلاك الفعلي وانتهاءً بما بعد عملية الاستهلاك (١١) كما تظهر في الصور المرتبطة بسلع معينة لها مكانة خاصة في أذهان الناس ٠

١ / ٣ - الدراسات السابقة

إن محاولة الحصول على دراسات نظرية أو ميدالية اهتمت بمعالجة أثر ظاهرة العولمة على نشر ثقافة الاستهلاك تبدو عملية عسيرة للغاية في ظل غياب الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ، فالباحث لم يأت جهداً في سبيل الحصول على دراسات سابقة حول موضوع بحثه ، ولكنه لم يهد

إلا على النذر القليل مثل تلك الدراسات ، وعلى الرغم من هذه الندرة فإنه من الأهمية عرض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي سواء تلك الدراسات التي أجريت في المجتمعات أجنبية أو التي أجريت في المجتمعات العربية ، ولنبدأ بالدراسات الأجنبية فقد اهتمت دراسة (١٢) (١٩٨٥ ، Robertson and lenchner) حول التحديث والعملة والمشكلة الثقافية في نظرية السوق العالمي ، والتي أكدت على عمومية ثقافة الاستهلاك باعتبارها انعكاساً للتغيرات الاقتصادية والبنائية التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية المقدمة، ثم ما لبث أن انتشرت في باقي العالم بأسره ، فلقد نجحت الصناعة الحديثة في تحطيم الأسس التقليدية للإنتاج والتوزيع ، كما نجحت الشركات المتعددة الجنسيات - التي تحكم فيها الطبقة البرجوازية - في أن تفرض هيمنتها الإنتاجية والتوزيعية في أماكن كثيرة من العالم بحيث وصل تأثيرها إلى أبعد القرى في العالم ، وبذلك فإن الشركات المتعددة الجنسيه إذا كانت تؤثر سلباً على الإنتاج المحلي وتدميره ، فإن لها تأثيراً أشد خطورة في تدمير الثقافات المحلية .

أما دراسة (١٣) (١٩٩٤ ، Epitropoulos et al.) عن أسلوب الحياة وثقافة الاستهلاك في المجتمع الهاشمي ، فقد أوضحت أن النظريات الثقافية الامبرالية ، والنظريات التي تدور حول الثقافة العالمية ركزت مناقشاتها على التأثير الغربي والثقافة الأمريكية على الثقافة في المجتمعات الهاشمية . وقد اهتمت الدراسة بفحص ثقافة الشباب اليوناني في إطار ثقافة المجتمع ككل باستخدام أسلوب المقابلات وإجراء الملاحظة بالمشاركة في كلا المجتمعين الريفي والحضري ومحاولة تفسير العلاقات التفاعلية بين المنتجات الثقافية (الموضوعات الثقافية التي صنعها الإنسان للتوفيق مع البيئة) الغربية المستوردة ، وسياسات المعنى المحلية ، وقد استخلصت الدراسة أن ثقافة الشباب اليوناني تتمرر حول عدد من المنتجات الثقافية الغربية السطحية ، ومع ذلك فإن هذه المنتجات الثقافية تمثل في استبدال الرموز الثقافية المحلية والغربية معاً ، حيث أن الرموز ، والمعنى ، والصور التي تحملها إلينا الثقافة الاستهلاكية الغربية تخضع دائماً للتأويل والتعديل في إطار الثقافة المحلية .

وفي دراسة قام بها (١٤) (١٩٩٥ ، Firat, A.) عن ثقافة الاستهلاك أم استهلاك الثقافة بيّنت الدراسة أن الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية للعولمة لها أثر هام وخطير على عملية الثقافة والمعنى ، وقد قدمت صناعة السياحة كمثال لكيفية بقاء الثقافة من خلال عملية اتساق السلبي ، وقد بيّنت الدراسة أن منظور ما بعد الحداثة post - Modernity الذي ييرز الفافة الاستهلاكية الرأسمالية الغربية باعتبارها الخيار الوحيد قادر على إشباع الحاجات الثقافية للشعوب ، يقدم فهماً أفضل لتغيير البناء التاريخي للهويات الثقافية .

في حين اهتمت الدراسة التي قام بها featherstone, M., 1983 (١٥) بتحديد الخصائص المعاصرة لثقافة الاستهلاك وبيّنت الدراسة أن هذه الثقافة متشابهة أو متماثلة identified حقيقة رغم أن الناس مختلفون في مستواهم الاجتماعي والاقتصادي ويختلفون أيضاً في ميولهم وإنماط استهلاكهم ولكنهم جميعاً يستهلكون السلع ، بحيث يمكن القول أن الاستهلاك وثقافته أصبحتا من أكثر العناصر التي تربط الناس جميعاً .

وأن فكرة النزعة الاستهلاكية Consumerism مثل أقوى الدوافع الاجتماعية الاهام حيث أصبح الاستهلاك هدفاً في حد ذاته وأصبح يسيطر على كل تصرفات وسلوك الأفراد تجاه السلع وطرق اشاع رغباتهم منها ، وقد ارجعت الدراسة انتشار ثقافة الاستهلاك إلى الدور الذي لعبه وسائل الاتصال الجماهيري .

وفي دراسة قام بها Taschner, G., 1994 (١٦) " حول التماثل المركب لما بعد الحداثة " ، فقد أثارت الدراسة تساؤلات تتعلق بعمليات الثقافة العالمية المشتملة على ما بعد الحداثة وأثرها المحتمل على دول العالم الثالث ، وقد أثيرة هذه التساؤلات بينما أجريت مقارنات عن حياة المستهلك وتطور النزعة الاستهلاكية في كل من الولايات المتحدة ، ودول غرب أوروبا والبرازيل وقد أوضحت الدراسة أن حالة البرازيل ترتبط داخلياً بنموذج الولايات المتحدة . ثم أشارت إلى أن قضية حياة المستهلك ك المجال مستقل للدراسة والبحث محدودة للغاية على الرغم من ظهورها في العقود الأخيرة للحرب العالمية الأولى وانتشرت فيما بعد في الدول الأخرى من خلال الموجات الثقافية وفي دراسة قام بها Choe, S., et al 1993 (١٧) . عن الاتصال الثقافي والمستهلكين العرقين وأنماط الاستهلاك الغذائي من جماعات عرقية متعددة : وقد طبقت هذه الدراسة على (٤١٩) حالة من المهاجرين الكوريين إلى مدحبي دلاس وتكساس لتفسير أثر عملية الشاقف على السلوك الاستهلاكي بيّنت الدراسة أن المهاجرين الكوريين لم يتناولوا الأطعمة الأمريكية خلال المراحل الأولى للتبادل الثقافي لكن مع مرحلة التداخل الثقافي فقد أقدم المهاجرون الكوريون على تناول الأطعمة الأمريكية . كما أظهرت الدراسة أن سيطرة الثقافة الاستهلاكية على المجتمعات الرأسمالية خلقت نمطاً جديداً من الشخصية التي تجذب نحو الافتراض بالظاهر الخارجي أكثر من الاهتمام بأى شيء آخر .

كما أن هناك بعض الدراسات التي ركزت على جوانب ومظاهر وأبعاد ظاهرة العولمة وأخرى أجريت حول ثقافة الاستهلاك بشكل أساسى ، ومن الدراسات التي ركزت على العولمة بأبعادها المتعددة قام بها كل من هانس بيتر مارتن ، وهارولد شومان ، ١٩٩٨ (١٨) تحت عنوان " فتح العولمة " والتي انتقدت الآراء التي يروجها منظرو العولمة باعتبارها من الاحتكامات التي

لا مفر منها أو أنها أدت إلى انصهار مختلف الاقتصاديات القروية والوطنية والإقليمية في الاقتصاد عالمي موحد بحيث غدا العالم قرية كونية متشابهة ورغم صحة ذلك إلى حد ما فإن هذه الآراء متطرفة تماماً حيث إن العولمة ما هي إلا نتيجة خلقتها سياسات معينة بارادة الحكومات الوطنية التي وافقت على تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة ، كما أنه من الصعب الحديث عن اقتصاد عالمي موحد حيث أن الجزء الأعظم من العالم يتحول إلى جزر منفصلة ومتباعدة وإلى عالم بؤس وفاقه ، حيث أوضحت الدراسة أنه مع غزو العولمة يزداد تركيز الثروة وتعزز الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له فهناك (٢٠٪) من دول العالم تستحوذ على (٨٥٪) من الناتج العالمي ويمتلك سكانها (٨٥٪) من مجموع المدخرات العالمية وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة وأخيراً بين الدراسات أن غزو ديموقратية العولمة التي تتعاظم بشكل مطلق للأغنياء هو المسؤول عن كثير من التوترات الاجتماعية مثل تهميش الفئات المستضعفة ، وغزو الجريمة ، والعنف ، وانتشار المخدرات ... الخ

ومن الدراسات التي ركزت على الاستهلاك بشكل أساس ، دراسة Warde, A. 1990 (١٩) حول سosiولوجيا الاستهلاك " والتي ألقت الضوء على مدى اهتمام علماء الاجتماع المتخصصين بالاستهلاك ويرجع هذا الاهتمام إلى عدة عوامل هي العوامل البحثية ، والاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية ، كما أرجعت الدراسة مختلف التفسيرات للنزعة الاستهلاكية إلى تطور التدovic ، والسعى وراء تحقيق المكانة ، وتحقيق الإشباع الذاتي ، كما بحثت الدراسة العلاقات الاجتماعية المتضمنة في الإنتاج ، والتوزيع ، واستهلاك البضائع والخدمات في إطار السياق الاجتماعي الذي تحدث فيه والقواعد الاجتماعية التي تنظمه .

وبناءً على اهتمام علماء الاجتماع بدراسة الاستهلاك، فقد قام Holton, B., 1988 (٢٠) بالقاء الضوء على المؤتمر الدولي الأول عن " سosiولوجيا الاستهلاك " والذي عقد في أوسلو في يناير عام ١٩٨٨ وأوضح أن اتجاهات البحث والدراسات التي نوقشت في هذا المؤتمر قد تمحضت باختصار أنه من الضروري المطالبة بتوسيع مجال سosiولوجيا الاستهلاك وإنها جزء هام جداً لما بعد الحداثة ولما بعد التصورات البنائية في الوقت الحالي كما بين أن هذا المؤتمر لم يكن مجرد محاولة لتأسيس مجال مستقل لعلم اجتماع الاستهلاك بقدر ما هو محاولة للفت الانتباه إلى عدد هائل من دراسة المشكلات الأمريكية والتحليلية المتضمنة في موضوع الاستهلاك .

وإذا انتقلنا إلى الدراسات التي اهتمت بالعولمة وثقافة الاستهلاك على المستوى العربي فنجد بعض الدراسات التي لها صلة مباشرة أو صلة غير مباشرة بموضوع البحث ومن هذه الدراسات دراسة سليمان خلف ١٩٩٨ (٢١) . " عن العولمة والهوية الثقافية "، وتدور هذه الدراسة حول

استخدام العولمة كتصور نظري جديد لفهم العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة الظواهر الثقافية المشكّلة حالياً في المجتمعات الخليج العربي والمتعلقة بموضوع المowie ، كما اهتمت الدراسة بتشخيص ووصف تحليلي لطبيعة القوى العالمية والمحليّة الفاعلة في تكوين الهوية الثقافية لأبناء هذا المجتمع . وقد أوضحت الدراسة من خلال بعض الأمثلة الإثنوجرافية بعض ملامح تحضير المدن الخليجية الحديثة ، وبعض ظواهر الحياة الحضرية فيها وظاهره تعدد أنماط الخطاب وتتنوعها في الحياة اليومية وظاهره أحياز التراث وغيرها وخصوصية الدول النفطية وانسيابات الثقافة العالمية وانعكاساتها على آراء وموافق الناس ، عن ظواهر الشد والجذب وصورة الفاعل والتقارب بين عمليات التجانس الثقافي العالمي والتتنوع الثقافي الذي تحركه قوى وتيارات وموافقات محلية ، وقد استخلصت الدراسة عن إمكانية استخدام العولمة كإطار نظري عام وملاءمه في تفسير كثير من الظواهر والعمليات التي تدور حول قضايا الهوية الثقافية واشكالياتها في المجتمعات الخليجية المعاصرة .

في حين تذهب دراسة عدنان سليمان ، ١٩٩٨ (٢٢) ، والتي تدور حول تداعيات العولمة على المجتمع العربي بشكل عام ومفرزاتها على الواقع التنموي والثقافي بشكل خاص ، انطلاقاً من أن العولمة كظاهرة متامية تملك نزوعية الهيمنة والاستبداد والاحتكار على البلدان الفقيرة والنامية وبالتالي لا يمكن الوقوف منها موقف الرفض المطلق أو القبول والانبهار وإنما يجب الوعي بتداعياتها السلبية وللحضان نزعاتها الثقافية لمعايير الحماية الوطنية . حيث إن ذلك يمثل ضرورة حيوية خشية الواقع ضحية لتداعياتها السلبية والرضاخ لها . وتؤكد الدراسة أن العولمة كمنظومة كوبية تتطوّر في تجلّياتها على تمثيل وتفرد وتكرّيس الاختلاف وتعزيز الفوارق بين الدول وداخلها أيضاً ، أما حجم الآثار السلبية التي تولدها العولمة في المجتمعات العربية فيرتبط بضاللة مساهمة هذه المجتمعات والأفراد في المؤشرات التنموية والإنتاجية العالمية ، كما بينت الدراسة تعرض الاتّمام والهوية الثقافية العربية للخطر والانحلال في ظل سياق التدفقات الإعلامية الاستهلاكية المحكومة بثقافة الانتاج والاستهلاك الغربيين ، والمهيمنة على وسائل الاتصال الجماهيري حيث تفرد أربع وكالات غربية (اثنان أمريكيتان ، واحدة بريطانية والرابعة فرنسية بالسيطرة على ٨٠٪) من حجم التدفق الإعلامي العالمي ، وتتركز المهمة الرئيسية للإعلام العربي وتحديداً الأميركي في صياغة القيم بواسطة الإعلام وتعديلهما في تغيير صورة القيم الأمريكية والفردية وهذا أدى إلى تغريب السينج الاجتماعي داخل الدول العربية . ومع ذلك فإنه يرى أن العولمة الرأسمالية ليست شرًا محضا ولكنها قد تضُوي على ذلك القدر الكبير من الشر في ظل انعدام الفاعلية التاريخية والقدرة على التقدم وفقاً لاحتياجات التطور التاريخي .

كما قدم أحد زايد وآخرون ، ١٩٩١ (٢٣) دراسة عن " الاستهلاك في المجتمع القطري أنماطه وثقافته " ، وتدور هذه الدراسة حول فرضية أساسية " أن الثقافة الاستهلاكية لا تأخذ صيغة ثابتة في كل المجتمعات وإنما تصهر مع التراث التقليدي المحلي وتفاعل معه في عملية تدعيم وتحول متبادل تنتج كياناً ثقافياً متميزاً له خصوصية البادية ، وتحدد هذه الخصوصية في ضوء الإطار البنائي العام الذي تحدث فيه هذه العملية " وفي إطار هذه الفرضية العامة استهدفت الدراسة التعرف على أنماط الاستهلاك الأسري ووجهاتها الاستهلاكية والجوانب الثقافية المرتبطة بها في المجتمع القطري وهنا أوضحت الدراسة أن الثقافة الاستهلاكية لجحت مع ارتفاع الدخول في المجتمع القطري في اختراق البادية التقليدية له فلما تفرض عليها أشكالاً جديدة من الإنفاق فحسب : بل فرضت عليها بدوراً جديدة أيضاً . كما، بینت الدراسة أن الاستهلاك المادي قد لا يرمي إلى الاستهلاك في حد ذاته أو إلى إشباع حاجة مادية ملحة ، بل إنه يرتبط بجوانب معنوية حيث يرتبط استهلاك سلع بعيتها أو الاستفادة في خدمة معينة برموز المكانة الاجتماعية ، كما تستخلص الدراسة إلى أن تسرّب النزعة الاستهلاكية إلى أعضاء الأسر وزيادة اتجاهاتهم نحو العملية الشرائية ، يرد إلى الظروف البنائية التاريخية التي ترتبط بتطور النظام الرأسمالي العالمي ، وتطور نظم الانتاج والثقافة داخله .

بحانب دراسة أحد زايد عن الاستهلاك في المجتمع القطري هناك دراسة أخرى عن " الثقافة العامة والنزعـة الاستهلاكـية في الأحياء الحضرـية الفقيرـة " (١٩٨٧) (٤)، حيث أكدت الدراسة أن النزعـة الاستهلاكـية تؤدى إلى شعور الفئـات الفقيرـة والمـحروـمة بعجزـها وعدم قدرـتها الأمر الذي يدفعـها إلى الشعـور بـعدم وجودـها ، ويـساهم المستـهلكـون المـترـفـون من الطـبقـات الأخـرى في تـدعـيم هـذا الشـعـور . كما استـخلـصـت الـدـرـاسـة أنـ الثـقـافـةـ الاستـهـلاـكـيـةـ تـخـلقـ بعضـ مـظـاهـرـ التـورـرـ التي أـشـارتـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ بـعـضـهاـ ، وـمـنـ هـذـهـ التـورـرـاتـ الـخـلـافـاتـ بـيـنـ الزـوـجـ وـالـزـوـجـةـ نـتيـجةـ عـدـمـ قـدـرـةـ الـزـوـجـ عـلـىـ شـرـاءـ أـشـيـاءـ اـشـتـراـهـاـ آـخـرـونـ ، وـالـتـورـرـاتـ بـيـنـ الـآـبـاءـ وـالـأـبـاءـ حـولـ الملـبسـ وـالـمـقـبـياتـ الـمـخـلـفةـ . أـىـ أـنـ الثـقـافـةـ الاستـهـلاـكـيـةـ تـخـلقـ مـوـضـوعـاتـهاـ دـاخـلـ خطـابـ الـحـيـاةـ الـيـومـيـةـ كـمـ أـنـهـاـ تـؤـدـيـ إـلـىـ تـورـرـاتـ دـاخـلـ هـذـاـ خطـابـ ، وـمـنـ هـنـاـ فـإـنـهـاـ تـحـولـ إـلـىـ عـبـءـ عـلـىـ كـاهـلـ الـطـبـقـاتـ الـدـينـيـةـ وـالـوـسـطـيـ وـقـتـلـ مـصـدـرـاًـ لـلـضـغـطـ عـلـىـ حـيـاتـهـمـ .

وبهـذاـ يـتـبـينـ لـنـاـ مـنـ خـلـالـ اـسـتـعـارـاضـ تـلـكـ الـدـرـاسـاتـ الـعـالـمـيـةـ وـالـمـلـحـيـةـ عـنـ الـعـولـةـ وـثـقـافـةـ الاستـهـلاـكـ وجودـ مـحاـولـاتـ جـادـةـ لـدـرـاسـةـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ فـيـ مجـمـعـاتـ عـدـيدـةـ مـتـوـعـةـ فـضـلـاـ عـنـ مجـمـعـاتـ الـعـرـبـيـةـ وـانـ كانـ أـغـلـبـ هـذـهـ الـدـرـاسـاتـ نـظـرـيـةـ بـحـثـةـ وـلـكـنـ الـدـرـاسـاتـ الـأـجـنبـيـةـ الـتـيـ أـجـرـيـتـ عـلـىـ نـفـسـ الـظـاهـرـةـ فـيـ مجـمـعـاتـ آـخـرـ تـوضـعـ لـنـاـ إـلـىـ أـنـ هـنـاكـ مـتـغـيـراتـ مـتـعـدـدةـ وـأـبـعـادـ كـثـيرـةـ

يُعين أحدًا في الاعتبار عند دراسة ثقافة الاستهلاك في المجتمعات العربية ، ويأمكنا أن نرصد مجموعة الملاحظات التالية بعد استقراء مجموعة الدراسات والبحوث السابقة عن العولمة وثقافة الاستهلاك .

(١) أن العولمة أصبحت حقيقة كونية متكاملة تملك قدرة فائقة على اختراق الحدود والوصول إلى مجتمعات العالم كله وتوجيهها بآلية الاقتصاد العالمي ، وأن تأثيرها لا يقف عند إقرار ما يسمى بعملية تجانس ثقافي عالمي يتجلّى في نشر ثقافة استهلاكية عالمية ، لا بل أنها تحدث في الوقت ذاته عمليات متوازية لعملية التجانس الثقافي مثل عمليات التسouع ، والتعددية الثقافية تجاه مسارات الثقافة العالمية .

(٢) أن العولمة الرأسمالية جعلت من سياسة الانفتاح على الأسواق العالمية هي السبيل الوحيد الآن أمام كافة المجتمعات الإنسانية وبالتالي لا يمكن الوقوف منها موقف الرفض المطلق أو القبول والانبهار وإنما يجب الوعى بتداعياتها السلبية والعواقب الخطيرة إن لم تتجه نحو ديناميات السوق العالمي ، فالنافع التي قد يجنيها المجتمع من وراء العولمة كثيرة ومتنوعة ولكن الكلفة الاجتماعية والثقافية التي تلحق به من جراء ذلك قد تكون باهظة الثمن ، وعلى هذا فلابد من التمسك بالحماية الوطنية والتخطيط للاتصال والتفاعل مع العالم للحصول على أكبر قدر من المنفعة وأقل قدر من الضرر وذلك بتفادي مساوئها وتعظيم فوائدها .

(٣) وكما أكدت الدراسات والبحوث السابقة أن ثقافة الاستهلاك أصبحت حقيقة واقعية تكشف في سلوك الأفراد والجماعات حيث تجحّت وسائل الاتصال الجماهيري في تعميم ثقافة الاستهلاك ووقوع الأفراد عرضة لتأثير هذه الثقافة ، وهذا يرى البعض أن ثقافة الاستهلاك إحدى نتائج الهيمنة الثقافية الكونية للعولمة الرأسمالية حيث تم ابتكار أساليب جديدة في عرض السلع والإعلان عنها جاذبة لقطاعات عريضة من جماهير المستهلكين لغزفهم على الاستهلاك بصرف النظر عن قدرتهم الاستهلاكية الفعلية .

(٤) أن اهتمام علم الاجتماع بدراسة ظواهر الاستهلاك وثقافته قد تبلور بشكل جدّى منذ حقبة الشمانيّيات من هذا القرن ، ولقد جاء الفهم الاجتماعي لها على أساس الاستفادة من التراث العلمي بشكل شمولي متكامل وليس على أساس النظرة الجزئية الضيقية ، فهو يدرك الاستهلاك في جوانبه المادية والمعنوية وفي جوانبه المنظورة وغير المنظورة ووضع ظاهرة الاستهلاك في إطار سياقها البشري العام .

(٥) أن انتشار الثقافة الاستهلاكية وتغلغلها في المجتمعات النامية لا يعمل بمعزز عن العوامل المترافقّة لهذه الثقافة والدافعة لها . ولا شك أن الإطار الذي تعمّل في إطاره هذه العوامل يرتبطان

بالغيرات البنائية والاقتصادية التي بدأت في المجتمعات الرأسمالية ، والتي قدمت الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية باعتبارها الخيار الوحيد القادر على إشباع الحاجات الثقافية للمجتمعات النامية ، كما أن انتقال القيم الثقافية الرأسمالية يجلب معه أثماطاً استهلاكية تعبير بالضرورة عن التقدم الإنساني أو الحضاري بقدر ما تعكس قيم وعادات الدول الأكثر تقدماً .

٤ / ١ - الفلسفية النظرية للبحث

إن الفهم السليم لثقافة الاستهلاك يجب أن ينطلق من تصور لطري جديد لا يقتصر قبولاً بين الباحثين والدارسين في الآونة الأخيرة ، وهو تصور يعتمد على نظرية العولمة *Globalization* لفهم العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة الظواهر الثقافية المتشكلة حالياً في المجتمع المصري ، والتصلة بموضوع ثقافة الاستهلاك على وجه الخصوص .

وفي ضوء الواقع الجديد ومتغيراته عبر العالم بدأ كثيرون من العلماء والباحثين يستخدمون مفهوم العولمة لتفسير الواقع الراهن في كثير من المجتمعات العالم ، وهنا يرى كثيرون من منظري العولمة أو الكونية كما يسميه البعض أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالتحولات الحديثة التي تمر بها المجتمعات الرأسمالية الصناعية وغيرها من المجتمعات الإنسانية ، وقد أشار الباحثون إلى أن المجتمعات الرأسمالية الصناعية تمر منذ قرابة ثلاثة عقود بتحولات اقتصادية واجتماعية ، وسياسية وثقافية كبيرة ومعقدة للغاية وقد سميت هذه التحولات في تسميات عديدة من بينها مجتمع ما بعد الصناعة كما أطلق عليه (دانيال بيل) ، ومجتمع الموجة الثالثة كما اسماه (الفن توفرل) ، ومجتمع الرأسمالية المتأخرة كما يسميه (أرنست مانديل) ، ومجتمع الشركات المتعددة الجنسية كما يرى (ماتلارتس) ومجتمع الثقافة العالمية (روبرتسون ، فيزروستون) ومجتمع ما بعد المدائد كما يسميه (هارفي ، وتيرنر) ، ومجتمع القرية الكونية كما يسميه (مارشال ماكلوهان) ، وبالرغم من تعدد التسميات التي يحاول من خلالها المنظرون استخلاص أبرز ملامح مجتمع العصر وثقافته ، فإنهم جميعاً يؤكدون على حقيقة جوهرية مفادها أن هذا المجتمع يشهد تغيرات سريعة وكبيرة في آثارها وامتدادها بحيث شكلت ولا تزال تشكل ظاهرة الثقافة العالمية وعملية العولمة ككل (٢٥) .

وعلى هذا يشير فيزروستون أن تحديد عملية العولمة بالرغم من أنه امتداد للتداخل الثقافي وتوسيعه باتجاه خلق مجتمع عالمي واحد إلا أنه من الخطأ تصور أن الثقافة العالمية سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى المخلل سيادة مجتمع الدولة *nation - States* لأن هناك عمليات تحول نحو التكامل والتشابه من جهة، وعمليات مضادة نحو التفكك والتشتت الثقافي من جهة أخرى (٢٦) . وبينما يرى بعض منظري العولمة من أمثال إيمان نوبيل والرشتلين وليزلي اسكلير ، وجامس رووزناو ، أن ما يقود عملية العولمة هو الرأسمالية ، ويُرى ليزلي سكيلر أن الشركات متعددة الجنسيات

هي المظاهر الرئيسية للرأسمالية المعاصرة ، وقد ميز بين ثلاث مستويات للممارسات الشركات متعددة الجنسيات :

- المستوى الأول ثقافي ، ويتمثل في التزعة الاستهلاكية العالمية .
- المستوى الثاني اقتصادي . ويتمثل في سيطرة الشركات متعددة الجنسيات .
- المستوى الثالث سياسي ويتمثل في سيادة الطبقة الرأسمالية العالمية كما يفسر سكيلير أن الهيمنة العالمية للرأسمالية ليست ببساطة تقوم على أساس القوة العسكرية ، والسياسية والاقتصادية للمجتمعات الرأسمالية بل يقوم على الأيديولوجيا الاستهلاكية وذلك من خلال استخدام التقنيات الإعلانية والإعلامية الغربية (٢٧) .

غير أن Rosenau, J., يرى أن التكنولوجيا وبخاصة تكنولوجيا الاتصال قد أذابت المسافات الاجتماعية والجغرافية بدرجة كبيرة ، ودعمت عملية التبادل غير المتكافئ الذي يقوم على الهيمنة من الدول والثقافات الأقوى وازعان وخصوص من الدول الأضعف وهي دول الأطراف (٢٨) لكن مما يؤخذ على تفسيرات هؤلاء العلماء أنها توقفت عند حدود العوامل الاقتصادية ، وأنهم نظروا إلى الظاهرة الثقافية على أنها نتاج للعمليات الاقتصادية ، وأن هذا المنظور يفسر التحولات والظواهر باحدادية العامل (الاقتصادي غالباً) قد أوجب ظهور منظور عالمي جديد لديه القدرة على تفسير قضايا أخرى متنوعة تعدد العوامل وال المجالات الاقتصادية حيث يرى روبرتسون Robertson إلى أن العولمة تتشكل في إطار ثقافية تمثل في عمليات موضوعية وأخرى معنوية ، وهذا يعرف العولمة بوصفها مفهوماً يشير إلى شيئين معاً في وقت واحد، انكماش العالم، وازدياد الوعي بالعالم ككل .

كما أكد روبرتسون أن العولمة ليست بالضرورة شيئاً حسناً أو سيئاً ، كما أنه يرى أن العالم لم يصبح مكاناً أكثر تناقضاً وأكثر اندماجاً نتيجة العولمة ، ولكنه أصبح أكثر اتحاداً وأكثر تنظيماً ، وبالتالي فإن ما يحدث في أي جزء من أجزاء العالم لا بد وأن يؤثر على باقي الأجزاء الأخرى من العالم وعلى هذا فإن روبرتسون يؤكد على الحقائق التالية :

- ١- أن العالم يتوجه بسرعة نحو العولمة لدرجة أنها أصبحت حقيقة واقعية .
- ٢- أننا في حاجة إلى مفاهيم جديدة لتحليل هذه العملية .
- ٣- أن عملية العولمة عملية ثقافية أساساً ولها نتائج متعددة .
- ٤- أن للعولمة منطقها الأكتر صرامة (٢٩) .

ويرى . سمير أمين . أن منطق العولمة هو استجابة طبيعية لمنطق الرأسمالية العالمية في بلورتها لأولويات استقطاب عالمية جديدة تتوافق مع احتياجات الزرائم على الصعيد العالمي ، وهذه

الأولويات يمكن ادراجهما مجدداً في سياق احتكارات ثالثة . الاحتكار التكنولوجي ، والاحتكار المالي ، واحتكار الموارد الطبيعية ، والاحتكار الإعلامي ، واحتكار وسائل التدمير الشامل ، وفي ظل نظام عالمي كهذا يحكمه منطق الهيمنة ، والاحتكار والاستقطاب بين مراكزه وأطرافه ينفرد الجنوب بذلك الدور الخدمي لدول المركز (المواد الأولية ، والعمل الرخيص ، والأسواق ، وفرص الاستثمار) لأن منطق الرأسمالي العالمي لا يعترف بجغرافية الدولة القومية ولا بخصوصيتها الثقافية ، والتزوع إلى المركزية واحتواء العالم مما يجعل الصراع والاستقطاب الكامن من أهم الخصائص المميزة للرأسمالية العالمية (٣٠) ٠

وعلى هذا فإن منطق العولمة الغربية وبخاصة الأمريكية ، ليس التقريب بين الثقافات وليس الحوار مع الآخر على الصعيد الفكري ، وليس تبادل السلع والمنتجات على الصعيد الاقتصادي والتجاري ، وليس تبادل المصالح وتحقيق العدالة بين الشعوب على الصعيد السياسي وإنما تهدف إلى فرض الثقافة الغربية وتحويل الثقافات الأخرى إلى ثقافات هامشية موسومة بالتخلف والجمود على الصعيد الفكري وتحويل اقتصاديات الدول الأخرى إلى اقتصاديات تابعة لا تستطيع تحقيق غلوها الذاتي والاعتماد على اقتصاديات الدول الغربية ، وتحويل شعوب العالم إلى شعوب مستهلكة للمنتج الغربي بمختلف أشكاله ونوعياته على الصعيد الاقتصادي ، وتحويل دول العالم الأخرى إلى نماذج مشوهة من ديموقратية الغرب خاضعة لهيمنة الدول الغربية وإن حكمت نفسها فإنها في الواقع تحكم بواسطة النخب التي ترضى عنها الدول الغربية على الصعيد السياسي (٣١) ٠

وبالتالي يتحقق منطق العولمة بسرعة هائلة ، فكما يقول "ادوارد لتوك Luttwak " أن انصراف العدد الهائل من الاقتصاديات القروية ، والإقليمية ، والوطنية في اقتصاد عالمي شمولي واحد يجعل العالم لامكان فيه للضعف والكسالى ، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عوائقه المنافسة الموجاء (٣٢) ٠

ومدلول هذا القول هو أن حركة العولمة ستسارع وأنها حتمية وستغمر العالم في النهاية ، وهذا ما جعل أحد الكتاب الأمريكيين يزعم أن التاريخ انتهى لأن التاريخ كان دائمًا صراعاً بين قوتين أو مذهبين ، والآن دانت السيادة للنظام الرأسمالي الغربي (٣٣) ومع هذا فإن انتصار الرأسمالية العالمية هذا لا يعني أنها نهاية التاريخ التي تحدث عنها فوكوياما في عام ١٩٨٩ ، إنما هو يعني نهاية ذلك المشروع المسمى بالحداثة *Modernty* حيث يوجد بالفعل تحول تاريخي ببعد عالمية ، لكن لم يعد القدر والرخاء ، بل صار التدهور الاقتصادي والتدمر البيئي والانحطاط الثقافي أهم ما يميز الخصائص التي تخيم على الحياة اليومية للغالبية العظمى من المجتمع البشري (٣٤) ، وبالرغم من أن أصحاب نظرية تشابه الثقافات يتحدثون الآن عن الأمريكية وهيمنة التزعة الأسلوبية

الغربي إلا أن ابادورى *Appadurai* يرى أن الاقتصاد الثقافي العالمي الجديد يمثل اليوم نظاماً متشابكاً معقداً يتصرف في وقت واحد بالتفكك والانقطاعات بين مكوناته وانسياباته الجارية عبر العالم، ويحدد ابادورى همسة أبعاد لانسيابات غير متماثلة للثقافة العالمية وهي :

- **البعد الأول :** مشهد الحراك السكاني الثنائي أو العرقي *ethno scapes* الذي يتم من خلال انسياب الناس بأصولهم الإثنية المختلفة عبر الحدود القومية والثقافات كالسائحين والمهاجرين واللاجئين والعمال وغيرهم .

- **البعد الثاني :** مشهد الإعلام *media scapes* الذي ينتج الصور والعلومات والأخبار كالصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما والمعارض .

- **البعد الثالث :** مشهد الانسياب التكنولوجي *Techno scapes* الذي يتمثل في حركة نقل التكنولوجيا التي تتجه اليوم الشركات المتعددة الجنسيّة ومؤسسات الدولة .

- **البعد الرابع :** مشاهد الحركة المالية *Finan scapes* التي تمثل في حركة النقود والأسهم والأوراق المالية والصيغة عبر العالم .

- **البعد الخامس :** مشاهد الانتشار الأيديولوجي *ideo scapes* التي تمثل في مفاهيم الحرية والديمقراطية والرعاية وحقوق الإنسان وبعض القيم والأفكار الثقافية الأخرى .

ثم يؤكد أن السمة الرئيسية للثقافة العالمية اليوم تدور حول الشد والجذب بين عمليتي التجانس أو التمايز الثقافي ، والتنافر أو التمايز الثقافي حيث أنهما يتصارعان ويحاول كل منهما النهش في الآخر والنيل منه (٣٥) .

وبالتالي فإن تصور المفكر الكندي مارشال ماكلوهان من أن العالم سيغدو قرية كونية متشابهة *Global village* لم يتحقق بعد .

وهكذا يتضح أنه إذا كانت نظرية العولمة - كما أوضح التحليل السابق - تؤكد هيمنة النزعة الاستهلاكية العالمية في كل مكان من عالمنا المعاصر على أساس أن التغيرات التي أحدها العولمة تخلق عالمًا واحدًا متجانساً غير أن هذه العملية تواجه من جانب الثقافات الأخلاقية والثنوية تحديات كبيرة وتحاول أن تبحث عن هوية مستقلة داخل هذا العالم ، والتمسك بهذه الثقافة والدفاع عن أساليبها الثقافية التي تميزها ضد الثقافة العالمية التي تقودها الرأسمالية العالمية وتحاول فرضها على المجتمعات الإنسانية بكل الوسائل والأساليب المختلفة .

وبالتالي فإن المجتمع المصري شأنه شأن كل المجتمعات البشرية يتعرض لنأثير هذه الثقافة الاستهلاكية ويتزايد هذا التأثير في ظل تامي سياسة الخصخصة والانفتاح الاستهلاكي على السوق العالمي الواضح - في الآونة الأخيرة - الذي يسير عليه المجتمع المصري بشكل سريع ومطرد منذ

أواخر حقبة الثمانينيات والتسعينيات مما كان له أبلغ الأثر على انتشار الثقافة الاستهلاكية بين معظم فئات المجتمع المصرى بشكل عام والمجتمعات الريفية والحضرية بشكل خاص .

١ / ٥ قضية البحث وتساؤلاته :

يدور المخور الأساسى الذى ترتكز عليه هذه الدراسة حول قضية أساسية مفادها أن ثقافة الاستهلاك الجارحة حالياً عبر المجتمع المصرى لا يمكن فهمها كعمليات أو ظاهر بصورة تحليلية على نحو مرض بمعزل عن عملية العولمة التى أصبحت حقيقة حياته معيشية وقائمة فى كل المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية حتى أنه لم يعد أحد بعيداً عن تأثير العولمة ابتداء من تأثير المعلومات ومروراً بتأثير أدوات الانتاج وانتهاء بتأثير أنماط الاستهلاك .

وازاء هذه الحقيقة السوسيولوجية الهامة فإن تشكيل ثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى يتم فى الوقت الحاضر نتيجة آليات وقوى وتيارات مصاحبة لعملية العولمة بحيث إنها جعلت النزعة الاستهلاكية والميبل للاستهلاك قد شملت كل شيء أو تکاد تسيطر على كل تصرفات وسلوك الأفراد تجاه السلع وطرق اشباح رغباتهم فيها بما تحقق لديهم من دخول نقدية وقوة شرائية حقيقة (٣٦) .

ومن هنا فإن هذا البحث ينطلق من الاشكالية التالية :

" أنه إذا كانت العولمة واقعاً حتمياً وحقيقة كونية أكيدة حاضراً ومستقبلاً، فكيف تؤثر هذه الظاهرة الكونية على نشر ثقافة استهلاكية عالمية تتغلغل في نسيج المجتمع المصرى عامه والقرية المصرية خاصة؟ " .

هذا السؤال الذى يشكل العمود الفقري للأشكالية بمحضها ينبثق منه عدة تساؤلات فرعية على التحول التالي :

١ / ١ - هل تؤثر الثقافة العالمية على تجاوز أنماط الاستهلاك العادلة وغير العادلة في القرية المصرية وظهور أنماط جديدة للاستهلاك؟

١ / ٢ - هل يؤثر الانفتاح على الثقافة العالمية والتي هي في جوهرها ثقافة استهلاكية على تشكيل ثقافة استهلاكية مميزة في القرية المصرية؟

١ / ٣ - ما هي الرموز الثقافية المصاحبة للنزعة الاستهلاكية؟

١ / ٤ - كيف يمكن رسم سياسات وآليات أكثر عملية للحد من خطر العولمة على عمليات الاستهلاك وضبطها؟

(٢) أهداف البحث :

يمكن تحديد أهداف البحث الأساسية في النقاط التالية :

- ١ / ٢ - محاولة توضيح التحليلات السوسيولوجية المعاصرة والتي تتناول ظاهرة العولمة كحصورة نظرى جديد يحاول فهم العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في المجتمعات البشرية المختلفة ومدى أثر ذلك على المجتمع المصري .
- ٢ / ٢ - الوقوف على أهم المجالات التي تمرى فيها ثقافات العولمة على تزايد أنماط الاستهلاك العاديه أو غير العاديه في القرية المصرية .
- ٣ / ٢ - التعرف على تأثير الانفتاح على الثقافة العالمية والتي هي في جوهرها ثقافة استهلاكية في تشكيل معالم الثقافة الاستهلاكية في القرية المصرية .
- ٤ / ٢ - التعرف على الرموز الثقافية المصاحبة للنزعه الاستهلاكية في القرية المصرية .
- ٥ / ٢ - محاولة استخلاص آليات ووسائل أكثر عملية لدرء خطر العولمة على المجتمع المصري بشكل عام والقرية المصرية خاصة من خلال ترشيد الاستهلاك وضبطه .
- (٣) الإجراءات المنهجية للدراسة .
- ١ / ٣ - أدوات جمع البيانات .

نظراً لشعب موضوع البحث وأسلوب تناوله من جانب ، وتدخل العناصر المكونة له من جانب آخر ، فإن الباحث قد اعتمد على مصادر اساسيين لجمع البيانات الميدانية وهما :

الأداة الأولى : استماره الاستبيان المقتننة .

وقد تم استخدام الاستماره من أجل توصيف النمط الاستهلاكي الحالى في القرية المصرية ، والتعرف على مظاهر ثقافة الاستهلاك وأبعادها المختلفة والرموز المصاحبة لعملية الاستهلاك . وقد اشتمل الاستبيان على تسعه وأربعين سؤالاً اندرجت تحت خمسة عناصر اساسية هي :

أولاً : الحصول على البيانات الأولية الازمة وهي السن وموطن الاقامة ، والنوع ، والحالة المهنية ، والتعليمية ، والحالة الزواجية وغط الأسرة السائد .

ثانياً : قياس معدلات الاستهلاك العاديه وغير العاديه ، والأهميه النسبية لنبود الإنفاق الأساسية ، والمصروف على بيانات أكثر تفصيلاً عن بسود خاصة حول المسكن والأثاث والطعام ، والملابس ، وتعليم الأبناء والعلاج ، وحجم الإنفاق عليها ثم أهم المناسبات التي يزيد فيها الاستهلاك عن غيرها وطبيعة الهدايا التي تقدمها الأسرة في هذه المناسبات .

ثالثاً : التعرف على مدى تأثير الانفتاح على المجتمعات الأخرى على تزايد أنماط الاستهلاك من خلال التعرف على العوامل التي تؤثر على تفضيل استهلاك السلع المستوردة ، وأسباب ذلك ، واتجاهاته نحو تأثير عرض السلع على سلوك المستهلك ، وأسلوب الإعلانات والتحفيضات وسلوكيه إزاء هذه العوامل ، ثم أثر الهجرة لدول النفط الغربة

على زيادة التطلعات الاستهلاكية ، وأهم السلع التي يهتم بشرائها المهاجرون .

رابعاً : الرموز الثقافية المصاحبة للاستهلاك للتعرف على الجانب الرمزي والمعنوي في ثقافة الاستهلاك ويضم هذا العنصر أسلمة تتعلق بعادات السوق ، وأسباب الذهاب للتسوق ، عدد مرات السوق شهرياً ، ونوعية الأسواق المفضلة ، ونوعية السلع التي تلفت الأنظار أثناء عملية السوق ، ونوعية الشخص الذي يجب اصطحابه ، وأثر المعرفة والافتاء للسلع في زيادة مكانة الفرد الاجتماعية .

* وأخيراً العنصر الخامس ويعرض الآليات وسياسات ترشيد الاستهلاك وضبطه لمواجهة مخاطر الانفتاح على الثقافة العالمية الاستهلاكية ، وأهم مظاهر الميل للاستهلاك ، ومدى أهمية ضبط الاستهلاك وترشيداته ، وأسباب ذلك ثم ما طبيعة الأشياء التي يرشد الناس استهلاكهم فيها ، وأهم الوسائل التي تساعده على ذلك سواء التي تتعلق بالدولة أو تصل بالأفراد .

* صدق وثبات الاستبيان :

وفي هذه المرحلة فقد مر عميم الاستبيان بمرحلتين أساستين هما :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة الصياغة المبدئية للاستبيان والتي بدأت فيها بصياغة عدد من الأسئلة حول كل جزء من أجزاء الاستبيان ثم رأى الباحث فيها وضوح الأسئلة ، وبساطة العبارة ، وسهولة اللغة ، وتسلسل الأسئلة بطريقة منطقية ، وعدم تضمنها وقائع شخصية أو محاجة .

المرحلة الثانية : وفيها تم تطبيق استماراة الاستبيان على عشرين مبحوثاً من مجتمع البحث ، وقد تم تكرار هذه العملية بفارق زمني قدره خمسة عشر يوماً بين التجربتين ، والتي نتج عنها إضافة بعض التغيرات ذات الدلالة الهامة في موضوع البحث ، والتأكد من وضوح الأسئلة ، وتسلسلها منطقياً ، ومن خلال المقارنة بين الاستجابات في الحالتين تبين أنها متقاربة إلى حد كبير ، هذا إلى جانب عرض الاستبيان على عدد من الحكمين وذوى الخبرة في هذا المجال بلغ عددهم خمسة محكمين ، وبذلك أمكن الاطمئنان على الصدق الظاهري للأستبيان والثبات الداخلى للبيانات قبل تطبيقها النهائي على مجتمع الدراسة .

الأداة الأخرى : المناقشات الجماعية :

Focus group Discussions

أُجريت جلسات مناقشة مع عدد من الجماعات الريفية التي جرى انتقاولها بعناية شديدة من الذين نالوا شهادات دراسية ومجموعة من شريحة الصفوة بالقرية ويمثلون مستويات اجتماعية واقتصادية متباعدة ، وتحدد حجم الجماعة الواحدة (من ٥ - ٧ أفراد) مع الوضع في الاعتبار أن توفر بينهم درجة عالية من التجانس من حيث المستوى التعليمي والسن ، وال النوع وغيرها ، إلى

جانب مراعاة اختلاف هذه الجماعات عن العينة التي طبقت عليهم أداة الاستبيان لتوسيع دائرة البحث ولإعطاء إمكانية تعليم أكبر بالإضافة إلى إثراء البيانات الكمية أثناء عملية تحليل البيانات وتفسيرها وتأتي مبررات استخدام الجماعات النقاشية نظراً لأنه في عملية المناقشة يتحقق التفاعل بين مفردات الموقف الواحد داخل الجماعة استناداً إلى الموضوعات التي يغيرها الباحث ، كما أنها تساعد على تحفيز المبحوثين للمشاركة ومساعدتهم على التذكر والاسترجاع ، فضلاً عن الحصول على معلومات أوفر وأغزر مما يساعد على تشخيص أبعاد الظاهرة المدروسة ، وبناءذك واع لمسباتها ومظاهرها من وجهة نظر المأثرين بها (٣٧) .

٤ / مجتمع البحث والعينة المستخدمة .

أجريت الدراسة الميدانية في قرية نواج وهي إحدى القرى المموزجة التابعة لمركز طنطا في محافظة الغربية ، نظراً لما تتمتع به من قسط وافر من الخدمات التعليمية المختلفة فضلاً عن وجود فرع لكلية البنات جامعة الأزهر بها ، وتتوافر بها الخدمات الصحية والترفيهية والثقافية كما تضم مساكن حضرية على أحدث طراز معماري من حيث بنائها ، وآثارها ، كما أن الشوارع الرئيسية بالقرية مهددة ومنظمة ودخلها الرئيسي مرصوف ، كما تعدد فيها المهن والحرف بجانب الزراعة حيث تنتشر فيها المحلات التجارية والورش الصناعية كورش الخراطة وتصليح السيارات والجرارات والمواصلات على جانبي الطريق الرئيسي للقرية . كما يوجد بالقرية العديد من العيادات الطبية الخاصة والمصيدليات و محلات حديثة للحلاقة والبقالة ، وكى الملابس .

أما عن العينة المستخدمة ، فقد راعى الباحث بعض الإجراءات التهجيجية التي ينبغي اتباعها ، وتحدد هذه الإجراءات في ضرورة تحديد وحدة التحليل المستخدمة في الدراسة وحجم العينة ، وكيفية اختيارها .

٤ / ٢ وحدة التحليل المستخدمة في الدراسة .

الأسرة هي الوحدة الأساسية لتحليل التأثيرات البادلية بين ظاهرة العولمة وثقافة الاستهلاك في القرية المصرية ، ويرجع اختيارنا للأسرة على أساس أنها وحدة أساسية تعكس تأثيرات اجتماعية متعددة و شاملة وعن طريق دراستها يستطيع الباحث أن يكتشف السلوك الاستهلاكي للأسرة فضلاً عن أن رب الأسرة في القرية يتمتع بشخصية تسم بالتفوذ والتاثير وبالتالي فهو معيّر " عن الحاجة الأسرية نظراً لتاثيراته الواضحة على باقي أعضاء الأسرة .

٤ / ٢ حجم العينة ونوعها .

لقد تم اختيار عينة الدراسة بالاعتماد على التركيب الميازى في القرية حيث بلغ عدد المائزين بها (١٦٥) وأن عدد من يمتلك أقل من فدان قد بلغ ١١٧٥ حائزًا ، وفي ضوء

الخصائص العامة المطلوب توافرها في مفردات البحث وهي الإقامة في القرية ، فقد ثبتت الاستعانة بمعادلة تحديد حجم العينة مباشرة والتي تراعي درجة تمثيل العينة للمجتمع ودرجة الدقة المطلوبة ، وذلك عند معامل ثقة قدره (٩٥ %) حدود خطأ (٥ %) ونسبة توافر خصائص المجتمع في العينة (٥٠ %) وبطبيعة العادلة وصل حجم العينة (٢٤٠) حالة . ونظراً لتوافر إطار بأسماء وعناوين مفرداته تم الاعتماد على عينة عشوائية ، وتم اختيار مفردات العينة باستخدام المداول العشوائية .

وجاء توزيع مفردات العينة على النحو التالي :

فمن حيث متغير السن ، فقد بلغ متوسط السن لأفراد العينة ما يقرب من (٤٠ عاماً) ويتذكر الغدد الأكبر في فتى العمر من (٣٠ - ٣٩) ومن (٤٠ - ٤٩) حيث بلغت النسبة في هاتين الفتيان (٧٥٨ %) ويوزعباقي على فئات السن الصغرى والكبيرى بحسب متضائلة . ومن حيث المستوى التعليمي تشير معطيات الدراسة الميدانية على توزع أفراد العينة على المستويات التعليمية المختلفة لكن ترتفع نسبة أصحاب التعليم المتوسط والجامعي بنسبة (٣٧ %) أما نسبة الأميين وأشباه الأميين من فئة يقرأ ويكتب فقد بلغت (٢٤ %) ومن حيث البناء المهني فقد اتضح أن فتى الموظفين قد بلغت (٤٤ %) وفتاة المزارعين نسبة (٣٤ %) ويوزع باقي أفراد العينة على مهن مختلفة بحسب صغرها .

أما من حيث الحالة الزوجية فأغلب أفراد العينة من المتزوجين حيث بلغت (٨٠ %) ومن حيث نمط الأسرة فنجد أن نمط الأسرة النووية هو المط الغالب في القرية بنسبة (٥٧ %) في مقابل (٤٢ %) من الأسرة الممتدة .

وكذلك فمن حيث السواعات اتضح أن أغلب العينة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (٨٤ %) في مقابل (١٥٨ %) من الإناث ولا شك أن هذا الفارق الكبير يرجع إلى أن الوحدة الرئيسية للعينة كانت تمثل في رب الأسرة .

هذه هي الخصائص الأساسية لعينة الدراسة من حيث النوع والمستوى التعليمي وفئات السن ، ثم البناء المهني والحالة الزوجية ونمط الأسرة السائد ، وهي تمثل متغيرات أساسية تم تحليل علاقتها إحصائياً بالمتغيرات الخاصة بتوسيع المط الاستهلاكي .

٥ - تحليل النتائج ومناقشة تساؤلات البحث .

١ / ٥ - النمط الاستهلاكي العادي وغير العادي في القرية المصرية .

يستهدف هذا الجزء من الدراسة الميدانية تقديم بيانات ومعطيات ميدانية عن قرية الدراسة تتصل بالإجابة عن التساؤل الأول الذي مؤداه " هل تؤثر الثقافة العالمية على تجاوز أنماط الاستهلاك

العادية وغير العادية في القرية المصرية وظهور أنماط جديدة من الاستهلاك ؟
وللإجابة على هذا السؤال سوف نعرض لبعض من الاستهلاك :

- أ - الاستهلاك العادى الذى يتعلق بالمسكن والأثاث و المجالات الإنفاق على الطعام والملابس ، و التعليم الأبناء ، والعلاج والكهرباء والمياه والتليفونات .

ب - الاستهلاك غير العادى الذى يصل بالمناسبات التى يزيد فيها الاستهلاك كالأعياد الدينية والزفاف والولادة ولجاج الأولاد وأعياد الميلاد .

وربما كان المسكن هو أفضل الداخلى الممكنة للتعرف على نمط الاستهلاك العادى خاصة وأن اتجاهات القرويين إلى الاستهلاك وأنماطهم الاستهلاكية قد تغيرت ، وبداً القرويون تحت تأثير الانفتاح على العالم الخارجى وارتفاع دخولهم فى إيقاف جانب كبير من الدخل على إقامة المساكن الجديدة المبنية بالطوب الأحمر ، والأسمدة المسلح ، كما بدأوا فى تجهيزها من الدخل بالأثاث الجديد والإنفاق على أبنائهم فى مراحل التعليم المختلفة ، وذلك إلى جانب الإنفاق على الطعام والملابس ، هذا فضلاً عن محاولة اقتناء أجهزة الترفيه الحديثة ولذا فقد حاولت الدراسة التعرف على أنماط المساكن التى يعيشون فيها ، فحصلت على توزيع يعبر عنه الجدول资料如下：

جدول رقم (١)

توزيع المبحوثين طبقاً لأنواع المساكن التي يقيمون فيها

نوع المسكن	ك	%
بلا	١٢	-٥
منزل كبير	٥٨	٤٦٪
بيت صغير	٦٥	٢٧٪
شقة	١٠٥	٤٣٪
المجموع	٢٤٠	١٠٠

وبتأمل معطيات الجدول السابق يتضح أن الشقة تمثل المسط السكني الجديد الذي يقيم فيه غالبية أفراد العينة (٤٣٪) بينما يعيش في البيت الفلاحي الصغير ما يقرب من (٢٧٪) من المبحوثين في حين يعيش في غط المنزل الكبير ما يقرب من ربع عينة البحث (١٥٪) لكن بلغت نسبة الذين يعيشون في القبلا على الطراز الغربي حوالي (٥٪) فقط وبهذا نلاحظ بروز ظاهرة جديدة وهي شيوخ غط سكنى جديد وهى "الشقة" وعken تفسير ذلك بسبب رغبة الفروجين وخاصة المتعلمين نحو الاستقلال عن الأسرة الكبيرة فضلاً عن ارتفاع أسعار الأرض المbanى فى القرية المصرية بشكل كبير ، وإن كانت البيانات توضح أيضاً أن المنزل الكبير والبيت الصغير للذين هما فى طريقهما الآن إلى الانقراض هما السكن التقليدى الأكثر

شيوعاً في الريف المصري كما أوضحت المطبيات الميدانية ميل الريفيين إلى امتلاك المساكن التي يقيمون فيها ، فلقد ثبت أن حوالي نصف المبحوثين (٤٩٪) يمتلكون المساكن التي يقيمون فيها ، بينما لا تتجاوز نسبة الذين يستأجرون مساكنهم (١٧٪) من المبحوثين ، وهناك حوالي ثلث أفراد العينة (٣٣٪) يقيمون في مساكن مشتركة وفي معظم الأحيان فإن هذه الإقامة تكون غالباً مؤقتة حين وجود فرصة لغير هذا المسكن ، والرغبة في إقامة مسكن مستقل . كما حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على العلاقة بين التعليم ومدى الرغبة في تغيير المسكن الحالى ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢) .

التعليم ومدى الرغبة في تغيير المسكن الحالى

العدد		الحالة التعليمية								الرغبة في تغيير المسكن الحالى
		أول مؤهل جامعي	مؤهل جامعي	مؤهل متوسط	مؤهل متواضع	أقل من المتوسط	ابتدائي	بقرأ ويكتب	آمن	
٤٣٣	١٠٤	١١	٢٦	٢٣	١٧	٦	١٤	٧	٧	نعم
٥٦٧	١٣٦	٧	٢٠	٢١	١٥	١٢	٢١	٤٠	٤٠	لا
المجموع		١٠٠	٢٤٠	١٨	٤٦	٤٤	٣٢	٣٥	٤٧	

٢٤٢٧ = كـ

وبتأمل مطبيات هذا الجدول يتضح أن (٥٦٪) أجابوا بأنهم لا يرغبون في تغيير مساكنهم الحالية في مقابل أقل من نصف العينة بقليل أجابوا أنهم يرغبون في تغيير مساكنهم الحالية بنسبة (٤٣٪) من المبحوثين وهذه نسبة مرتفعة تدل على زيادة الطلبات الاستهلاكية في القرية المصرية. لكن أوضحت التحليلات الإحصائية أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين متغير التعليم والرغبة في تغيير المسكن الحالى ومعنى هذا أن هناك علاقة وثيقة بين المستوى التعليمي والرغبة في تغيير المسكن الحالى . ولقد تبعت الدراسة بعد ذلك أولئك الذين أبدوا رغبتهم في تغيير المسكن للتعرف على الأسباب التي وراء هذه الرغبة، فأشارت النتائج أن (٣٩٪) منهم يرجعون ذلك إلى الرغبة في الاستقلال بينما لمجد (٣٠٪) منهم يذهبون إلى أن أسباب المسكن الحالى هو الدافع وراء هذه الرغبة للتغيير ، في حين أجاب (٢٦٪) إلى الرغبة في المسكن الواسع . وهكذا يتضح أن الدافع الأساسى لتغيير المسكن يكمن فى العيش فى مسكن أكثر اتساعاً والتطلع نحو تحقيق الاستقلال الأسرى عن العائلة كما أنه يمكن تفسير هذه التطلعات نحو تغيير المسكن فى إطار الأبعاد الاجتماعية حيث أن المنزل الواسع والاستقلال يمثل

بالنسبة للقرويين قيمة اقتصادية ورمزاً من رموز المكانة الاجتماعية التميزة .

وارباطاً بذلك حاولت الدراسة إلقاء الضوء على نوعية الأثاث الموجود داخل البيت الريفي خاصة وأن القرويين كانوا في الماضي لا يهتمون بتأثيث بيوتهم حيث كان الأثاث يتكون من سرير في حجرة النوم وحجرة لاستقبال الضيوف وحجرة للمعيشة كما كان هناك بعض الأسر الريفية تكتفى بالتزاش بساط أو حصيرة على الأرض عندما يجل عليهم الليل غير أن القرويين أصبحوا الآن يهتمون بتأثيث بيوتهم على أحدث طراز حيث كان من نتائج الانفتاح الاقتصادي والسفر إلى الخارج ظهور رموز استهلاكية عديدة تعبر عن دلالات اجتماعية وثقافية ، ومن بين هذه الرموز نوعية الأثاث الموجودة بالمنزل ، وهنا تكشف المعطيات الميدانية عن ارتفاع ملحوظ في عدد الراغبين في تحديد هذا الأثاث واستبدال أثاث جديد بدلاً من الأثاث القروي التقليدي ، فلقد بلغت نسبة الأسر التي تملك حجرة نوم (١٧٪) أي أن هناك أسرآً تملك أكثر من حجرة للنوم ، ثم الأسر التي لديها مطبخ حظيت بنسبة (٩٧٪) واللاحظ أن هذه النسب المتزايدة تبدو طبيعة خاصة وأنها تعبر عن نوعين من الأثاث الضروري لكل أسرة ، لكن من اللافت للنظر أن الأسر التي لديها حجرة استقبال (ضالون) بلغت (٨١٪) كما لمجد نسبة أقل قليلاً (٤٤٪) لديها آنتريه ، أما الأسر التي لديها حجرة للطعام بلغت (٨٥٪) وهذا ما يوضح أن هذه النوعية من الأثاث من الأنواع الجديدة المصاحبة للأملاط الاستهلاكية الجديدة التي ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة .

ولكن ما صلة الأثاث الريفي القديم أو الجديد بعملية العولمة ؟

في الحقيقة أن استبدال الأثاث القديم بالأثاث الجديد في الريف المصري يعد نتيجة انتشار وسائل الاتصال وإعلانات التليفزيون والقنوات الفضائية وفخار العولمة ومحاولات ادماج دول العالم الثالث في دائرة وهم بأن العالم قرية واحدة ، فكما أن هذه الوسائل تقرب بين دول العالم ، وتزيل الفروق بين الريف والمدينة ، فإنها جعلت القرية تشهد اختفاء موروثات القرية من الأثاث التقليدي بدء من الطلبة رمزاً للمائدة المستديرة لرب الأسرة وأفراد أسرته ومروراً بالفرن البلدي وانتهاءً بالطريقة التي تحمل الغذاe الساخن لكل فم والتي تحولت الآن في كثير من قرى الريف المصري إلى أفضل نوعية من الأثاث الجديد الذي أصبح يأخذ ليس الشكل الحضري بل أصبح يأخذ شكل الطراز الغربي سواء من ناحية النوعية أو التصميم .

واستكمالاً لما سبق فقد وجها تساولاً للمبحوثين عن أهم الأشياء التي يحبون اقتناءها في المنزل ، باعتبار أن الميل إلى اقتناء بعض الأشياء الشميمية يعبر عن رمز من رموز الثقافة الاستهلاكية التي أصبحت منتشرة في المجتمع الريفي في الوقت الحالي ، وهنا تكشف المعطيات الميدانية أن الغالية العظمى من المبحوثين تفضل اقتناء الأدوات المنزلية الحديثة بنسبة (٤٥٪) وهو اتجاه جديد بدأ يظهر مع دخول الكهرباء في الريف المصري ، وارتفاع مستوى الدخل في القرية . كما يأتي اقتناء الذهب والمجوهرات في الترتيب الثاني بنسبة (٣٠٪) للأشياء التي يحب القرويون اقتناها ، ويلاحظ من هذا أن الذهب الذي كان يحتل قدماً القيمة الأولى لدى الريفيين بدأ يحتل الترتيب الثاني لديهم الآن ومع هذا فالإنفاق على شراء الذهب ليس فقط رمز يدل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع وإنما يشير أيضاً إلى نوع من الأوعية الادخارية التي يلجأ الريفيون إلى بيعه وقت الحاجة ، كما يشكل الإنفاق على النباتات المنزلية بـ(٦٪) أقل من بسود الاستهلاك في المجتمع الريفي حيث بلغ (١٥٪) وبدرجة أقل قليلاً اقتساء اللوحات والتحف المنزلية حيث بلغت (٤٪) ثم ذكر بعض المبحوثين أشياء أخرى . ثم حاولت الدراسة التعرف على أهم المجالات التي ينفقون عليها دخولهم من وجهة نظرهم للتعرف على أنماط الاستهلاك العادي ، وهنا تكشف البيانات الميدانية عن بعض الدلالات المهمة .

فلقد أجاب (٣٧٪) أن الطعام والعيشة يمثل المجال الأول للإنفاق ، ثم يأتي مجال الإنفاق على الملابس بنسبة (٢٣٪) ، ولا شك أن هذه النسب تبدو طبيعية باعتبار أن هذه المجالات تعبر عن الحاجات الإنسانية الأساسية (الطعام والملابس) لكن يأتي العلاج في الترتيب الرابع بنسبة (٢١٪) .

أما الكهرباء والمياه لا تحصل على نصيب ملحوظ في التكرارات حيث بلغت نسبتها (٩٪) من بسود الإنفاق وأخيراً تأتي التليفونات بنسبة ضئيلة بلغت (٨٪) كبند من بسود الاستهلاك العادي ،

وما يؤكّد صحة مجالات الإنفاق كما أوضحها المبحوثون وفقاً لتصوراتهم ما حصلت عليه الدراسة من بيانات خاصة بتوزيع المبحوثين طبقاً لمقدار الإنفاق الشهري على بسود الاستهلاك

الأساسية كما يوضحها الجدول رقم (٣) ٠

التليفون	الكهرباء والمياه	العلاج	تعليم الأبناء	الملابس	الطعام والعيشة	بنود الإنفاق	نفقات الإنفاق
٢٢٢	١٧٦	١٢٥	٨٨	١٢٠	٢	ك	أقل من % جنيه ٥٠
٩٢٥	٧٣٢٣	٥٢٦	٣٦٧	٥٠-	-٨	%	
١٨	٣٥	٤٢	٣٤	٩٣	٤٦	ك	
٧٥	١٤٦	١٧٥	١٤٢	٣٨٨	١٩٢	%	٧٥-٦٠
	٢٩	٤١	٤٢	١٢	٤٤	ك	
	٩٢١	١٧١	١٧٥	-٥	١٨٢	%	١٠٠-٧٥
		١٨	٤٤	٧	٤٢	ك	
		٧٥	١٨٣	٢٩	١٧٥	%	١٢٥-١٠٠
		١٤	١٨	٥	٤٨	ك	
		٥٨	٧٥	٢١	١١٧	%	١٥٠-١٢٥
			١٤	٣	٧٨	ك	
			٥٨	١٢	٣٢٥	%	فاكثر ١٥٠
٢٤٤	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	ك	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%	المجموع

وتكشف هذه البيانات الموضحة في هذا الجدول مدى الاتساق الداخلي في استجابات المبحوثين في فئات الإنفاق العليا يأتي الطعام والعيشة والملابس بين أولويات الاستهلاك الأساسية حيث نجد أن (٣٢٪) من أفراد العينة ينفقون على الطعام أكثر من (١٥٠) جنيهها شهرياً فاكثر ويمكن تفسير عدم ارتفاع معدل الإنفاق على الطعام بشكل كبير نتيجة أن الفروق بين يعتمدون على أسلوب التخزين للمواد الغذائية الأساسية كالأرز والقمح والذرة ورغم ذلك فإن معدل الإنفاق على الطعام يمثل أعلى المعدلات جيماً ،

ثم يأتي تعليم الأبناء حيث بلغت نسبة من ينفقون على بناء التعليم (من ١٠٠ - ١٥٠) جنيهها شهرياً) حوالي (٦٢٪) ثم الملابس فيأتي من ينفقون عليها من (٥٠ - ٧٥) جنيهها شهرياً حوالي (٣٨٪) .

أما العلاج والكهرباء والمياه والتليفونات فكانت غالبية الإنفاق تحدّد في فئة أقل من (٥٠) جنیها شهرياً حيث بلغت على التوالي (١٥٪)، (٣٧٪)، (٥٩٪) وهذا ما يبيّن أن هناك بندًا استهلاكية جديدة أصبحت تأخذ نصيباً متزايداً من الدخل الأسري في القرية المصرية كالعلاج والكهرباء والمياه والتليفونات وذلك بسبب ارتفاع مستوى الخدمات ورفع الدعم عنها من قبل الدولة .

وإذا كانت هذه بعض مجالات الإنفاق لدى الأسر الريفية مثل الطعام والملابس وتعليم الأبناء والعلاج والكهرباء والمياه والتليفونات وهو نمط من الاستهلاك له صفة الدوام والانتظام فإن هناك نوعاً آخر من الاستهلاك يسمى (بالاستهلاك غير العادي) ويحصل بمناسبات اجتماعية ودينية وأسرية معينة ، وفي محاولة التعرّف على نوعية هذه المناسبات فقد طرحت سؤالاً عن أهم المناسبات التي يزيد فيها استهلاك الأسرة ، وهنا توضّح المعطيات الميدانية أن هناك عدداً من المناسبات التي يزيد فيها إنفاق الأسرة عما هو معتاد ، وتأتي في مقدمة هذه المناسبات زواج أحد الأبناء بما يزيد عن ربع التكرارات قليلاً بنسبة (٢٦٪) فالزواج من المناسبات الاجتماعية التي ينبعى على الأسرة الاستعداد لها وخاصة من جانب الأسرة التي يتتمى إليها العريس فلماً جانب تحهيز البيت، وتائيه ، يدفع العريس الشبكة ، ويقدم المدابي للعروس من ملابس وذهب وإقامة الولائم ، وهنا تلغّب ظاهر التقليد الذي تتبعه كثير من الأسر الريفية دوراً مهماً في زيادة مبالغ الإنفاق والبالغة فيها بشكل كبير ، ثم تأتي الأعياد الدينية في الترتيب الثاني من حيث مناسبات الاستهلاك غير العادي لما يرتبط بها من الاستعدادات سواء في عيد الفطر وعيد الأضحى من شراء الملابس الجديدة وعمل الكحك وشراء الحلوي واللحوم ومصاريف الأولاد وذبائح الأضحية عند بعض الأسر مما جعل هذه الاستعدادات مصاحبة بعض ظاهر الإنفاق والاستهلاك حتى أصبحت أمراً تقليدياً مرتبطة بحلول هذه المناسبات الدينية وبالإضافة إلى هذه المناسبات الهامة ، هناك مناسبات أخرى حظيت بحسب أقل مثل حلول شهر رمضان بنسبة (١٣٪) ثم الولادة بنسبة (١٣٪) حيث تعد مناسبات يزيد فيها استهلاك الأسرة عما هو معتاد ، وقد يرتبط ذلك في معظم الأحيان بإقامة الولائم والزيارات خلال هذا الشهر تعبيراً عن الرغبة في زيادة أعمال البر والخير إلى جانب ذلك زيادة الإنفاق على شراء المكسرات واللحوم والفواكه ، وما يرتبط بها من ظاهر التفاخر والوجاهة الاجتماعية في المجتمع .

ومن بين تلك المناسبات أيضاً مناسبة إعلان نتائج نجاح الأولاد بنسبة (١٠٪) ثم أعياد الميلاد بنسبة (٨٪) وهي من المناسبات الدخيلة على مجتمع القرية والوافدة من المجتمع الغربي وبنسبة أقل مناسبة الحج بنسبة (٥٪) من إجمالي أفراد العينة .

ويرتبط بالمناسبات غير العادمة مناسبة قدوم طفل جديد حيث كان قدوم الطفل شيئاً عاديّاً ولكنه أصبح الآن يحظى باهتمام الأسرة الريفية .

ولذا حاولت الدراسة التعرف على أهم الترتيبات التي تتخذها الأسرة في حالة قدوم مولود جديد ، ولتوسيع ذلك فقد جاء موضوع الجدول رقم (٤) .

وتوزيع المبحوثين حسب الترتيبات التي تقوم بها الأسرة
في حالة قدوم مولود جديد

الترتيبات	ك	%
شراء ملابس للطفل	١٨٥	٧٧.١
تأثيث غرفة له	١٥	٦.٢
شراء لعب له	٣٠	١٢.٥
آخر تذكر (عمل عقيقة)	١٠	٤.٢
المجموع	٢٤٠	١٠٠

وبتأمل المعطيات الميدانية الموضحة في هذا الجدول يتضح أن شراء ملابس للطفل يعد أحد الترتيبات الأساسية التي تقوم بها الأسرة الريفية في حالة قدوم المولود الجديد حيث بلغت نسبتها (٧٧.١٪) في حين ذكر (١٢.٥٪) من المبحوثين بأنهم يشترون لعب للطفل بينما لم تتجاوز نسبة الذين أقروا بتأثيث غرفة للمولود (٦.٢٪) ويرجع تضاؤل هذه النسبة لوجود هدة العادة في الأسرة القادرة مادياً والتي يكون المولود فيها ذكرأً وليس الذكر كالإثنى" حيث أن الأسرة الريفية ما زالت تفضل إنجاب الذكور على الإناث ، وكذلك حينما يكون المولود الأول للأسرة .

وهناك بعض الترتيبات الأخرى مثل عمل عقيقة للمولود الجديد وتتمثل حوالي (٤٪) من المبحوثين وترتبط هذه الظاهرة بالأسر المؤثرة والتي تمسك بآفامة الشعائر الدينية بشكل خاص . وإذا كان قدوم طفل يعد مناسبة أسرية تقضي بعض الالتزامات التي تقوم بها الأسرة فإن مناسبة الزواج من المناسبات الأساسية التي يقوم فيها الأهل والأقارب والمعارف ب تقديم هدايا للعروسين ، وهنا توضح البيانات الميدانية أن (٧٦.٨٪) أفادوا بأنهم اعتادوا على تقديم هدايا في هذه المناسبة للتعبير عن مشاركتهم الوجانية بالفرحة ، وبفضل غالبية هؤلاء أن تكون الهدايا المقدمة للزوج نقدية بنسبة (١٥٪) فالفقد رمز من رموز المساعدة المادية التبادلية بين الأسر الريفية في تكاليف الزواج التي أصبحت مرفوعة ومغلق فيها في هذه الأيام ولعل هذا ما يتنسق مع ما أشار إليه ما رسيل موس في دراسته الشهيرة عن الهدية *the Gift* من أن الهدية بالرغم من كونها تطوعية وتدل على الكرم فهي في الواقع ذات طابع جرى ومصلحي حيث يقتضي ضرورة

الالتزام بدفع المدابي إلى أصحابها في المستقبل ، وهذه الظاهرة ترتبط بالكثير من النساء الاجتماعيات المختلفة خاصة من المدابي والتي يختلف عملية حدوثها عن طريق تسليم المدابي بين أفراد المجتمع (٣٨) .

أما أولئك الذين يفضلون تقديم هدايا شبيه فيشكلون ما يقرب من ربع عدد المبحوثين تقريباً (٢٤٪) بينما الدين يجمعون بين المدابي النقدية والعينية معاً فيمثلون (٩١٪) من المبحوثين .

٢/٥ - الانفتاح على الثقافة العالمية وأثره على عملية الاستهلاك .

يعتبر الانفتاح على الثقافة مظهراً من مظاهر الحداثة ومؤشرًا من مؤشراتها ، ولقد لجأ بحث وسائل الأعلام الغربية وصناعة الإعلان فيها على خلق ثقافة عالمية جديدة تنتشر من المركز الرأسمالية المقدمة إلى كافة المجتمعات الإنسانية بحيث أدت هذه الثقافة على إخضاع الثقافات المحلية لتطلباتها وتلبية احتياجاتها حتى أدت إلى إزالة الموانع والحدود بين دول العالم من خلال نشر ثقافتها الاستهلاكية بصورة أساسية ويتحدد الانفتاح على هذه الثقافة الاستهلاكية في المجتمع الريفي شكلاً يتعدد أو لهما : في الانفتاح الاستهلاكي الذي شهدته هذه المجتمعات للسلع الأجنبية المستوردة ، وثانيهما في الانفتاح الفيزيقي (المكاني) والذي يعني به هجرة العمال الريفيين إلى دول النفط العربية .

ويقام الشكل الأول من خلال مؤشرى شراء القرروين للسلع المستوردة وأسباب تفضيلها ، ومدى الوعى بالعوامل المؤثرة في شرائها ، بينما يقام الشكل الآخر من خلال التعرض لمدى تأثير الهجرة الخارجية على زيادة التطلعات الاستهلاكية في القرية المصرية ، وبناء على ذلك يحاول هذا الجزء من الدراسة الميدانية الإجابة على هذا التساؤل هل يؤثر الانفتاح على الثقافة العالمية والى هى في جوهرها استهلاكية على تشكيل ثقافة استهلاكية خاصة ؟ وللإجابة على هذا التساؤل نسعى في البداية إلى الوقوف على اتجاهات المبحوثين نحو السلع المستوردة الأكثر انتشاراً في القرية المصرية ، وهنا توضح استجابات المبحوثين أن الأجهزة الكهربائية هي أكثر السلع الأجنبية انتشاراً ، فقد حظى هذا النوع على (٣٠٪) من اجابات المبحوثين ثم الملابس الجاهزة على (٢١٪) من اجابات المبحوثين ثم السلع الغذائية على (١٩٪) من اجابات المبحوثين ثم لعب الأطفال على (١٣٪) من اجابات المبحوثين وتحقق لهذه النتائج يجد أن حوالي (٨٥٪) من هذه السلع المستوردة هي في غالبيتها سلع استهلاكية ترفية وليس سلعاً رأسمالية إنتاجية سواء كانت هذه السلع تتعلق بالاستهلاك اليومي مثل السلع الغذائية ولعب الأطفال والملابس الجاهزة التي أصبحت على الطراز الغربي سواء من ناحية الشكل واللون أو التفصيل أو كانت سلعاً معمرة مثل الأدوات الكهربائية . في حين تتضاءل نسبة الأدوات والمakinat

الزراعية إلى (٣٠٪)، والأجهزة الالكترونية إلى (٢٦٪) من استجابات المبحوثين.

ولقد حاولت الدراسة بعد ذلك التعرف على علاقة التعليم بالاتجاه نحو شراء السلع المصنعة محلياً أم السلع المستوردة، لعرفة مدى تسلل السلع التي تتجهها المجتمعات الفقيرة إلى القرية المصرية ومدى استخدامها في الحياة اليومية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٥).

العلاقة بين التعليم والاتجاه نحو شراء السلع المصنعة محلياً أم السلع المستوردة

الاتجاه	العدد	الحالة التعليمية							الاتجاه
		أدنى بكرا وبيتب	أس	بعض	متوسط	قليل من المتوسط	جامس	لوق العامن	
السلع المصنعة محلياً	١٩٦	٤٧	٦	٩	٥	٧	٦	٤	١٠
السلع المستوردة	٤٢٥	١٠٢	٤	٢٠	٢٦	١٣	٨	١٢	١٩
الاثنين معاً	٣٧٩	٩١	٨	١٧	١٣	١٢	٤	٩	١٨
المجموع	١٠٠	٢٤٠	١٨	٤٦	٤٤	٣٢	١٨	٣٥	٤٧

كما = ١٩٣٨

توضح البيانات الموضحة بهذا الجدول أن غالبية المبحوثين يفضلون استخدام السلع المستوردة بنسبة (٤٢٪) بشكل عام مقابل (١٩٦٪) يستخدمون السلع المصنعة محلياً في حين أشار (٣٧٪) بأنهم يستخدمون السلع المحلية والأجنبية معاً، وهذا ما يوضح تفضيل القروي للسلع المستوردة في المرتبة الأولى ثم الجمع بين المستورد والمحلى في المرتبة الثانية بينما تأتي السلع المصنعة محلياً في المرتبة الثالثة وهذا يعني أن غط الاستهلاك السائد في المجتمع الريفي يعتمد مغظه على استخدام السلع المستوردة من العالم الخارجي، ولذا فقد أوضحت المعاجلات الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متغير التعليم والاتجاه السائد نحو استخدام السلع المستوردة مما يعني أن الاتجاه نحو استخدام السلع المستوردة اتجاه عام بين كافة المبحوثين بغض النظر عن مدى ارتفاع المستوى التعليمي وانخفاذه.

لذا فقد وجهنا سؤلاً عن أسباب تفضيل السلع المستوردة فعبرت الاستجابات الميدانية عن وجود عدد من الأسباب المتعددة يأتي في مقدمتها أن تفضيل السلع المستوردة يرجع إلى شهرتها وسمعتها بنسبة (٤١٪) من المبحوثين، وهذا ما يعبر عن أن استهلاك هذه السلع المستوردة يعبر

لدى القرويين عن معانٍ ورموز اجتماعية تتعلق بشهرتها وسمعتها لتحقيق تميزات اجتماعية معينة مما يجعل غالبية القرويين يسعون إلى شراء هذه السلع والحصول عليها ، ثم يأتي عامل المحودة والثانية في الترتيب الثاني بنسبة (٣٥٪) في حين تتضاءل أهمية العوامل الأخرى مثل كثرة أنواعها المتعددة بنسبة (١٣٪) وملائمة أسعارها بنسبة (٦٩٪) ولعل هذا ما يؤكد ما ذهبت إليه بعض الدراسات السوسيولوجية من أن السلعة المنتجة محلياً تبقى في نظر المستهلك المحلي ومهمماً كان مستوى جودتها أقل قدرًا وجودة من السلعة المنتجة في الغرب والفرق بينهما في الأساس هو هذه الشحنة الرمزية التي ترافق عملية شراء سلعة غريبة المشأ ، أو غريبة التصنيع فقط ، حيث أنها نشرت رموزاً قبل شراءنا ماديّات معينة (٣٩) .

وارتباطاً بذلك فقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العوامل التي تدفع القروي إلى شراء السلع المستوردة باعتبار أن العملية الاستهلاكية تؤثر فيها مجموعة متفاعلة من التغيرات والعوامل التي يعيش في إطارها المستهلك القروي ، وبالتالي تشكل لديه الرغبة والدافع نحو شراء هذه السلع ، وتوضح الدراسة الميدانية أن هناك مجموعة من العوامل : يأتي في مقدمتها أسلوب الإعلانات في التليفزيون والصحف وبمثل (٢٠٪) وبلي ذلك في الأهمية بفارق نسبي ضئيل عامل التخفيضات الموسمية بنسبة (١٩٪) وهذا ما بين الدور الذي تلعبه الإعلانات والتخفيضات في زيادة العملية الاستهلاكية للسلع وازدياد الإقبال على السلع الرديئة لانخفاض أسعارها حيث أن من أهم أهدافها هو امتصاص دخل المستهلك خاصة وكما تشير الدراسات العلمية (٤٠) إلى فاعلية الدور الذي تلعبه الإعلانات عن هذه التخفيضات في التأثير على نفسية المستهلك ، حيث تعرض أسعار البيع للسلع ذات النوعية الرديئة وذات الموديلات القديمة بطريقة يختبرها بوجهها للمستهلك أن أسعارها مناسبة ومنخفضة المستوى بالنسبة للأسعار المسائلة لنفس الأنواع والموديلات من السلع المعروضة بالسوق عموماً والتي تجعل الميل لدى المستهلك على شراء سلع لا يحتاج إليها نتيجة تقليد الآخرين قوياً لهذا فقد حظى عامل تقليد الآخرين الترتيب الثالث بنسبة (٢١٪) بينما يحتل عامل التردد على الأسواق الترتيب الرابع بنسبة (٦٦٪) أما العوامل الخاصة بكثرة الأنواع من السلع ، وتفضيل الأفراد لها ثم طريقة العرض في المحلات فقد حظيت على التوالي بعدلات أقل ، واستكمالاً لما سبق حاولت الدراسة التعرف على علاقة المهنة بالاتجاه نحو شراء السلع في أوقات التخفيضات لعرفة ما إذا كان نوع المركبة المهنة يؤثر على عملية الشراء أم لا .

جدول رقم (٦)

"المهنة والاتجاه نحو الشراء في أوقات التخفيضات"

النوع	العدد	الحالة المهنية							المتغيرات
		لا يعمل	أعمال المرة	حرفي	تاجر	موظف	مزارع		
٥٥٨	١٣٤	٤	٩	٦	٤	٨٤	٥٥	نعم	
٤٤٢	١٠٦	٢	١٥	٤	٨	٢٢	٢٧	لا	
١٠٠	٢٤٠	٦	٢٤	١٠	١٢	١٠٦	٨٢	المجموع	

$$كما = ٢٤٣,٨٢$$

وتكشف البيانات الموضحة في هذا الجدول أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل بنسبة (٤٤٪) أقرّوا بأنهم يذهبون إلى شراء السلع في أوقات التخفيضات في مقابل (٥٥٪) أجابوا بعدم الذهاب بشكل عام ، لكن توضح التحليلات الإحصائية أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين المستوى المهني والميل نحو شراء السلع في أوقات التخفيضات الموسمية أي أن نوع المهنة يرتبط ارتباطاً إيجابياً أو سلبياً بالميل نحو عملية الشراء في أوقات التخفيضات . وتفسر النتائج التي أسفرت عنها المناقشات الجماعية .. "أن المحلات التجارية تعلن عن التخفيضات في فترات تكون فيه عملية الشراء مرتبطة بمواسم معينة كبداية العام الدراسي ، وأوقات الأعياد ، ومع حلول شهر رمضان ، ولذلك يكون الإقبال شديداً على هذه المحلات ، ورغم أن المحلات التجارية تتلاعب في أسعار السلع وتخدع المستهلك وتعرض السلع الرديئة إلا أن الناس تقبل على الشراء وأحياناً يشترون أشياء غير مطلوبة لهم في الفترة الحالية وليسوا في حاجة إليها ولكن طبعاً في السعر المنخفض حتى أن بعض الناس يلجئون إلى الاقراض لمحاولة شراء المزيد من السلع " . وهذا ما يتأكد مع ما ذهبت إليه بعض التحليلات السوسيولوجية والاقتصادية من أن المستهلك يفقد قدرته على التصرف الاقتصادي أو العقلاني عند الإنفاق داخل السوق ، ويعجز في الوقت ذاته على المقارنة بين منفعة السلعة التي اشتراها فتعجلًا بسعر منخفض ومصطنع وبين منفعة النقود التي أنفقها على شراء تلك السلع على الرغم أن استهلاك تلك السلع يتم غالباً في أوقات ليست آنية وإنما عادة ما تكون مستقبلية (٤١) .

وفي محاولة التأكيد من فاعلية الدور الذي تلعبه الإعلانات التجارية في دفع الفروعين نحو شراء السلع وعلاقة ذلك بالمستوى التعليمي طرح السؤال الآتي : إذا أُعلن عن سلعة ما في التليفزيون فهل تذهب لشرائها ؟ جاء موضوع الجدول رقم (٧) .

" التعليم ومدى الاستجابة نحو شراء السلع عند مشاهدتها في الإعلانات التجارية "

%	العدد	الحالة التعليمية							المتغيرات
		اللائق العامي	جامعي	متوسط	أقل من المتوسط	ابتدائي	يلقا ويكتب	آنس	
٣٩ر٢	٩٤	٧	٢١	٢٤	١١	٩	٩	١٣	نعم
٣٠رـ	٧٢	٦	١٠	١٢	٧	٦	١١	٢٠	لا
٣٠ر٨	٧٤	٥	١٥	٨	١٤	٣	١٥	١٤	أحياناً
١٠٠	٢٤٠	١٨	٤٦	٤٤	٣٢	١٨	٣٥	٤٧	المجموع

$$كما = ١٨٤٤ / ٢١$$

من هذا الجدول يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة يذهبون إلى شراء السلع عند مشاهدتها في الإعلانات التجارية وذلك بنسبة (٣٩ر٢٪) مقابل الثلث تقريباً أقرروا بعدم الذهاب بينما أشار مثلكم بأنهم يذهبون في بعض الأحيان غير أن اللافت للنظر أن المعاجلات الإحصائية أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين المستوى التعليمي ومدى الاستجابة في شراء السلع عند مشاهدتها في الإعلانات التجارية لدى المستهلك بغض النظر عن مستوى التعليمي وما يؤكد ذلك ما أسفرت عنه المناقشات الجماعية من أن " الإعلانات الآن رغم اثارها السلبية على الناس إلا أنها تساعدنا في معرفة أنواع السلع الجديدة وميزاتها ومعرفة أماكنها والبلاد التي تصنعها وبالتالي فعندما نشاهد الإعلانات في التليفزيون أو نقرأها في الصحف والمجلات نذهب لمشاهدة هذه السلعة والسؤال عنها ثم نشتريها في غالب الأحيان " ويؤكد هذا الجدول أن العلاقة وثيقة بين الإعلان الحديث والمستهلك في عالم الواقع ، حيث أن الإعلان هو السنداً الوحيد في عالمنا المعاصر الذي يجده المستهلك إلى جانبه لحظة احتياجه إلى الصيحة ولذا يخاطب الإعلان - الذي يقف وراءه المعلنون - عقيلة المستهلك بعناصر ثقافته المميزة ، ويحاول أن يقنعه بالوسيلة التي يستطيع من خلالها بلوغ الهدف الأمثل الذي يطمح إليه (٤٢) .

هذا عن تأثير الإعلانات التجارية ، فماذا عن تأثير هجرة العمالة الريفية في زيادة التطلعات الاستهلاكية على أساس أن الهجرة لعبت دوراً رئيسياً في تغذية روح الاستهلاك الزفي في القرية المصرية وتوضيح ذلك فقد حاولنا معرفة مدى تأثير الهجرة إلى بلدان النفط في زيادة التطلعات الاستهلاكية .

جدول رقم (٨)

"السن والاتجاه نحو تأثير الهجرة إلى بلدان النفط في زيادة التطلعات الاستهلاكية"

ن	العدد	فئات السن							المتغيرات
		٦٠-٦٩	٥٠-٤٩	٤٩-٤٠	٣٩-٣٠	٢٩-٢٠	٢٩-٢٠	٢٠ من أقل	
٨٩٢	٢١٤	٢٥	٣١	٦٠	٧١	٢٦	١	نعم	
١٠٨	٢٦	٢	٣	٣	٧	٩	٢	لا	
١٠٠	٢٤٠	٢٧	٣٤	٦٣	٧٨	٣٥	٣	المجموع	

$$كـ = ٢١٧٨$$

وبتأمل المعطيات الميدانية الموضحة في هذا الجدول يصبح أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٢٪) يؤكدون على أن الهجرة قد لعبت دوراً واضحاً في زيادة التطلعات الاستهلاكية في مقابل (١٠٪) فقط يرون عكس ذلك.

غير أن المعاجلات الإحصائية أوضحت أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متغير السن ودور الهجرة في زيادة التطلعات الاستهلاكية مما يعني أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين فئات السن وبين الوعي بتأثير الهجرة على تغذية التطلعات الاستهلاكية في القرية المصرية وما يؤكّد ذلك ما أسفت عنه المناقشات الجماعية من أن هجرة العمالة الريفية إلى الدول النفطية أدت إلى إغراق القرية بالسلع المستوردة والأجنبية من الملابس الجاهزة والأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية والستائر والأثاث والأقمشة ، مما أدى إلى انتشار هذه السلع بصورة لا مثيل لها من قبل ، وجعلت الناس في القرية يقلد بعضها البعض الآخر ، حتى أن الناس الذين لم تتح لهم فرصة السفر للخارج كانوا يحاولون تقليد المهاجرين في شراء السلع المستوردة . وهذا يوضح أن السلع الأجنبية تتساق إلى القرية إما من خلال المهاجر القادم إلى القرية من بلاد الغربة و يقدمها لأهله كهدية . أو عرضها للبيع سواء من العامل الغرب إدا مانصرر ماليا أو المهدي إليه لعدم ملاءمتها له وخاصة الملابس المستوردة .

ولعل هذه النتائج تؤكّد ما ذهبت إليه بعض الدراسات التي أُجريت على هجرة العمالة العربية من أن الهجرة لعبت دوراً كبيراً في تغذية أنماط الاستهلاك ، إذ أن تحويلات العاملين في البلدان النفطية ساهمت في تشكيل معايير النمط الاستهلاكي الجديد ، والذي أصبح متاحياً بدرجة أكبر نحو عناصر الاستهلاك الترفى الأمر الذي أدى إلى التحول التدريجي عن شراء السلع المشجعة محلياً بشراء السلع المستوردة " (٤٣) .

وإذا كان هناك اتفاق عام على أن هجرة العمالة الريفية إلى بلدان النفط أدت إلى زيادة التطلعات الاستهلاكية وغدت روافد الاستهلاك في القرية المصرية ، فإنه يصبح من الضروري

معرفة أهم السلع التي يهتم بشرائها المهاجرون . وهنا تكشف الدراسة الميدانية عن وجود ثلاثة أنماط رئيسية التي يشتريها المهاجرون وهي :

النمط الأول : ويتمثل في شراء السلع الكهربائية العمارة كالتلفزيون والمروحة والفيديو ، والثلاجة والغسالة ، والمكنسه والبوتوجاز ، والمسجلات ، وذلك بنسبة (٥٥٪) من المبحوثين .

النمط الثاني : ويوضح في شراء الملابس والأقمشة بنسبة (٩٤٪) والسجاد والموكيت (٤٪) من أفراد العينة .

النمط الثالث : ويزد في شراء الذهب بنسبة (٤١٪) ثم السيارات بنسبة (٨٢٪) من إجمالي المبحوثين .

وهذا ما يوضح أن الهجرة أثرت بشكل بالغ في صياغة أنماط استهلاكية جديدة ذات طبيعة ترفيه في أغلبها ، وأن الجزء الأكبر من مدخلاتها اتجه نحو أسواق السلع والخدمات العالمية القائمة على استيراد كل ما هو أجنبي . الأمر الذي أدى إلى ربط المجتمع المصري بآليات السوق الرأسمالي العالمي ودخول القرية طرقاً غير متكافئ في تقسيم العمل الدولي ؛ وهذا ما جعل ظاهرة الهجرة بتوجهاتها الاستهلاكية والتضخمية تساهم - كما تشير بعض الدراسات - إلى إبراز أوجه التمايز الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية ومن ثم عملت على تشويب معالم الحريطة الطبقية نتيجة الحراك الاجتماعي الزائف الذي كان منفصلاً لا متصلة مع العملية الانتاجية الحقيقة (٤٤) .

٣/ - الرموز الثقافية المصاحبة للعملية الاستهلاكية .

إن عملية الاستهلاك عملية اقتصادية مادية ذات جوانب معنوية وثقافية أيضاً ، ولذا لا ينبغي أن ندرك الاستهلاك باعتباره استهلاكاً للسلع القيمة أو ذات المنفعة المادية ؛ ولكن باعتباره استهلاكاً للرموز أساساً وإذا كانت العناصر الثقافية مرتبطة أشد الارتباط بكل العناصر المادية للاستهلاك ، فإن الرموز - وهي لب الثقافة وأصلها - هي أكثر الجوانب ارتباطاً بثقافة الاستهلاك خاصتها وان المجال الثقافي للطبقة التي تنتج الرموز الثقافية غير في وقتها الحاضر يتسع كثيراً لدرجة أن هذا المجال أصبح يطغى على كل مجالات الحياة الاجتماعية الحديثة ، ففقد توسيع المجال الثقافي إلى درجة أنه حطم المواجرز التي كانت في السابق تحتويه ضمن حدود معلومة (٤٥) .

ولذا تحاول الدراسة طرح سؤال عن - ما هي الجوانب الرمزية المصاحبة لعملية الاستهلاك في المجتمع الريفي ؟

ومحاولة الإجابة على هذا السؤال راعينا أهمية دراسة عملية الاستهلاك من جانب القوة الرمزية للسلع الاستهلاكية حيث أن ميزة المجتمع الاستهلاكي الحديث يكمن في قائم القيمة الرمزية ، ولبدأ أولاً بدراسة عملية التسوق وأسبابها على أساس أن عملية التسوق تتضمن إلى جانب السلوكيات المادية في شراء السلع وبعها على معانٍ ورموز وصور ثقافية مثل الاستمتاع

بمشاهدة المعروضات الجديدة من السلع ، وقضاء وقت الفراغ فضلاً عن القدرة الشرائية للمستهلك حينما يتسوق في الأسواق وبخاصة التي تميز بالسلع الراقية .

وفي إطار ذلك تكشف المعطيات الميدانية أن غالبية المبحوثين تعودوا الذهاب إلى سوق المدينة في أواخر الأسبوع وذلك بنسبة (٤٦٪) ثم يلي ذلك الذين أقرروا بالذهاب إلى سوق المدينة عند الضرورة بنسبة (٣٤٪) من المبحوثين في مقابل (١٩٪) لا يذهبون إلى السوق وعلى هذا حاولت الدراسة التعرف على أسباب الذهاب إلى السوق ، فكشفت المعطيات الميدانية وجود عاملين أساسين لعملية السوق وهما :

العوامل المادية وهي التي تتعلق بشراء السلع وحظيت على نسبة (٤٤٪) من استجابات المبحوثين والعوامل غير المادية للذهاب إلى السوق وهي تمثل في مشاهدة البضائع والسلع الجديدة، والاستمتاع بالمعروضات الجديدة، وقضاء وقت الفراغ وتتمثل مجتمعة (٦١٪) وهذا ما يبين تفوق الجوانب المعنوية لعملية الذهاب إلى السوق على العوامل المادية الخاصة بالشراء، ويؤكد أن عملية التسوق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستهلاك الخاص بالصور والمعانى الرمزية . وهذا ما يفتر مع ما أسفرت عنه نتائج المناقشات الجماعية من أن " الذهاب إلى سوق المدينة بالرغم من الدافع الرئيسي لنا هو شراء السلع التي تحتاجها إلا أنه يمثل متعة جمالية لمشاهدة الأنواع المختلفة من السلع ومعرفة الأنواع الجديدة التي توجد في المحلات التجارية ، والمقارنة بينها ثم اكتساب معرفة بالسلع الأفضل والأجود والتي تكون أسعارها ملائمة لنا ، للدرجة أنها تذهب إلى السوق عادة مرات للمساعدة دون الشراء بالإضافة إلى قضاء وقت ممتنع بعيداً عن الجلوس في الشوارع والقهاري والبعد عن الكلام عن الآخرين " .

ومحاولة معرفة علاقة المبحولين بعالم السوق في إطار متغير النوع طرحتنا سؤالاً عن عدد

مرات الذهاب إلى السوق في الشهر

جدول رقم (٩) ٠

النوع وعدد مرات الذهاب

%	العدد	النوع		عدد مرات الذهاب إلى السوق في الشهر
		أنثى	ذكر	
٤٠٪	٩٦	١٥	٨٢	مرة واحدة
٢٥٪	٦٢	٦	٥٦	مرتان
١٥٪	٣٨	٥	٣٣	ثلاث مرات
١٧٪	٤٣	١٢	٣١	لا ذهب مطلقاً
١٠٠	٢٤٠	٢٨	٢٠٢	المجموع

وتشير البيانات الموضحة في هذا الجدول أن غالبية المبحوثين يذهبون مرة واحدة إلى السوق في الشهر بنسبة (٤٠٪) بينما تصل نسبة الذين يذهبون إلى السوق مرتين إلى ما يقرب من ربع أفراد العينة (٢٥٪) في حين تتضاعف نسبة الذين يذهبون ثلاث مرات إلى (١٢٪) وفي مقابل ذلك قرر (١٧٪) منهم لا يتسوقوا مطلقاً، ثم أظهرت التحليلات الإحصائية أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى (٥٪) ما بين أن الذهاب إلى السوق ظاهرة جديدة لم يكن القرويون يعرفونها في مجتمع القرية، بغض النظر عما إذا كان رجلاً أم امرأة ما بين أن جميع المبحوثين على علاقة دائمة ومستمرة بالسوق على اختلاف أنواعهم، بحيث أصبح السوق جزءاً من نشاطهم اليومي.

ولذلك حاولت الدراسة أن تبع سلوكيات المستهلك أثناء عملية التسوق. فطرحت سؤالاً عن الأشياء التي تلفت الانتباه في السوق غير عملية الشراء، وهذا تكشف استجابات المبحوثين عن وجود ثلاثة أنماط للإستهلاك البصري جاءت مرتبة على النحو التالي:

النمط الأول : مادي يتعلق بأسلوب عرض السلع ، وجاذبيات المحلات التجارية وطريقة تزيينها .

النمط الثاني : اجتماعي تفاعلي ويتمثل في مشاهدة المساومات التجارية ، وان السوق مكان للتعارف بالآخرين .

النمط الثالث : نفسى ترويجي يتعلق بمتعة السوق وهنا تلقى الناقشات الجماعية الضوء على سلوكيات الأفراد حينما يذهبون إلى السوق بغرض هدف الشراء فيقولون بأن " الذهاب إلى السوق في حد ذاته فرصة لنا للالتقاء بالأصدقاء والمعارف خاصة عندما نسافر إلى المدينة واكتساب خبرات كثيرة في الحياة لأن السوق يعلمنا كيف نتعامل مع الآخرين ويعلمنا السلوك التجاري من خلال متابعة عملية المساومة على الأسعار بين الزبائن والتجار بالإضافة إلى المتعة عند مشاهدة السلع وطرق عرضها في المحلات ، والتعرف على البضائع الجديدة التي تصل إلى السوق " .

ونستخلص من هذا بأن عملية السوق تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية المزروفة إلى شراء السلع وظيفة أخرى تتعلق بالجوانب النفسية والجمالية والاجتماعية وارتباطاً بذلك أقتلت الدراسة الضوء على جانب آخر يتعلق بالتفاعل مع الآخرين ، ويعبر عنه بالسؤال التالي :

من الشخص الذي تحب أن تصطحبه عند الذهاب إلى السوق ؟

وجاءت استجابات المبحوثين لتبين أن عملية السوق ذات جانب اجتماعي أساساً في المجتمع الريفي حيث أحتلت الزوجة الترتيب الأول في حالة الرغبة لاصططاح أحد الأفراد أثناء السوق وذلك بنسبة (٤٠٪) أو أحد الأصدقاء بنسبة (٢٨٪) أو أحد الأولاد بنسبة (١٣٪) في

مقابل (١٥٪) يرغبون في السوق بمفردهم . وهذا ما يبين أن عملية السوق تساهم في تقوية الوشائج الاجتماعية وال العلاقات القرابية بين الأفراد داخل المجتمع الريفي ، ويفسر ذلك ما أسفرت عنه المناقشات الجماعية " من أننا حينما نتسوق لشراء جهاز للغرفة أو مواشي من السوق في المدينة أو حتى شراء احتياجات البيت فإننا نذهب سوياً ونجمع الأهل والأصدقاء لأن الجماعة النساء السوق تكون فرصة لتبادل الخبرات وتقديم الصيحة وبرهن ذلك فتنة وإنما صحبة ومجتمعين مع بعضنا أثناء الذهاب إلى السوق " .

وأخيراً تعرّض الدراسة لصورات الناس حول ما إذا كان معرفة السلعة أو اقتناؤها يجعل الفرد يحتل مكانة اجتماعية متميزة ، وهنا كشفت التحليلات الكمية أن المعرفة بالسلعة يضفي على الفرد مكانة اجتماعية مميزة بنسبة (٣٨٪) كما قررت نسبة وصلت إلى (٣٦٪) بأن ذلك يحدث في بعض الأحيان في مقابل ما يقرب من ربع العينة (٢٤٪) أجابوا بأن ذلك ليس بالضرورة غير أن نسبة الذين أقرروا بأن اقتناء السلعة الثمينة يضفي على صاحبها مكانة اجتماعية متميزة قد ارتفعت إلى (٥٥٪) من أفراد العينة . والذين أجابوا بأن ذلك يحدث في بعض الأحيان هُم أفراد العينة وعken تفسير ذلك في ضوء أن وسائل الإعلام والإعلانات التجارية خاصة بعد انتشار أجهزة التلفاز والتلفونات القضائية قد جعلت الناس أكثر معرفة بتنوع متعددة وكثيرة من السلع الثمينة دون امتلاكها وبالتالي فالمعرفة وحدها ليست دليلاً على التميز الاجتماعي في المجتمع الريفي وإنما تلعب الثقافة السائدة في المجتمع الريفي وبخاصة الثقافة التقليدية دوراً مهماً في اضفاء المكانة الاجتماعية على الذين يمتلكون السلع الثمينة منذ فترات طويلة ، على أساس أن ملكية الأفراد للسلع الثمينة أو وراثتها من الآباء والأجداد تمنح صاحبها رصيداً ثقافياً رمزاً ، وما يدعم ذلك ما أسفرت عنه نتائج المناقشات الجماعية " من أن اقتناء السلع المادية وملكيتها منذ القدم غالباً ما يجعل للأفراد مكانة مرتفعة بين الناس في القرية لأنهم ينحدرون من أصول اجتماعية عريقة ، وأنهم طوال عمرهم أصحاب عز وجل ، أما الناس الذي ظهروا في هذه الأيام ويركبون السيارات الفخمة وأقاموا البيوت الحديثة وأشتروا الأدوات الكهربائية المعاصرة فإنهم معرفون للناس بأنهم محدثي نعمة ، والناس عرفتهم أصحابهم ثوبيـس ومهما كان عندهم فوضعهم الاجتماعي ما يتغيرش " (٤٦) .

ونستخلص من هذا أن هناك تأكيداً شبه عام على أن اقتناء السلع الثمينة منذ القدم وليس معرفتها أو حتى اقتنائها حديثاً هو الذي يضفي على الأفراد المكانة الاجتماعية المتميزة في المجتمع الريفي . وهذا يبين أن عمليات وظواهر التجانس الثقافي العالمي التي تفرزها العولمة غير آلياتها ووسائلها المختلفة لا يمكن أن تخنق خصوصية الثقافة المحلية التقليدية المحافظة التي لا يزال

المجتمع الريفي يتصف بها بدرجات متفاوتة ، بالرغم من التغير المائل الذي طرأ في حياة الناس على المستويات المادية والاستهلاكية " .

٤ - إستراتيجية مواجهة خطر العولمة على زيادة عملية الاستهلاك ، كشف التحليل النظري للبحث أن العولمة أصبحت ظاهرة كوبية كبيرة ، أدت إلى نقل الاقتصاد والثقافة والتجارة والاتصال من الدائرة المحلية الضيقة إلى الساحة الكوبية الواسعة للعالم كله ، بحيث جعلت العالم كله كياناً واحداً ، وثقافة عالمية واحدة ، ولذا تأتي خطورة العولمة هنا من أنها المحولة الأكثر تطوراً التي تضمن للغرب أمر كة غط الحياة بالثقافة الغربية في كافة الدول والمجتمعات الإنسانية من خلال اختراق الخصوصيات الثقافية ، وتهبيش وإضعاف الدول النامية ، من خلال فرض غط استهلاكي محدد وثقافة استهلاكية عالمية ، وغط افتتاحي تنافسي غير متكافئ ، وفي ضوء ذلك حاولت الدراسة طرح سؤال أساسى مقاده كيف يمكن رسم سياسات وإستراتيجيات أكثر عملية لدرء خطر العولمة على عمليات الاستهلاك وضبطها في القرية المصرية .

وما كان من الصعوبة تناول مدى وعي القرويين بظاهرة جديدة مثل العولمة ومضمونها ومخاطرها من الناحية الكمية ولذا فإننا سوف نلجم بشكل أكثر تفصيلاً إلى نتائج المادة الكيفية التي كشفت عنها المناقشات الجماعية التي جرى اختيارها من صفو القرية المستبررين والمدركون لثل هذة الظواهر الجديدة ، ونعرض لأهم هذه النتائج على النحو التالي :

وما كان من الطبيعي أن يبدأ التحليل بالتعرف على الوعي بكلمة العولمة ومضمونها ومخاطرها ، وهنا تكشف نتائج المناقشات الجماعية أن الفالبية بدأت تسمع عن كلمة العولمة في هذه الأيام لأنها أصبحت تزداد في وسائل الإعلام والأحاديث اليومية للمثقفين وبالتالي فأصبحت منتشرة ومتداولة لكن انقسمت المناقشات إلى فريقين فيما يتعلق بمضمون كلمة العولمة :

الفريق الأول : وهو الذي يرى أن العولمة هي الانفتاح على المجتمعات الأخرى وعدم الانلاق وبالتالي ضرورة تبني النظام الرأسمالي لأنه هو الذي أثبت نجاحه اقتصادياً في كل المجتمعات ، ولذا فلا تخاف من الدخول في نظام العولمة ولا تخشى على مجتمعاتنا منها فهي ظاهرة إيجابية والمجتمعات التي لا تدخل فيها سوف تختلف عن التطورحضاري والتقدم الحديث .

الفريق الآخر : وهو الذي يرى أن العولمة هذه هي قيادة أمريكا للعالم بعد سقوط انهيار النظام الاشتراكي وبالتالي جعلت الدول تخضع لسيطرتها وثقافتها في كل شيء ولذا يرى هذا الفريق خطورة هذه الظاهرة على مجتمعاتنا ومستقبلها ولابد من الصدى لها وعدم الدخول فيها على الاطلاق .

ومن خلال ذلك يتضح أن هناك اتجاهان غالباً بالوعي بمفهوم العولمة ومضمونها بشكل عام لكن

هناك اختلاف حول المخاطر الناجمة عنها وربما يرجع ذلك إلى انهيار الناس بالتجاهات التي حفقتها المجتمعات الرأسمالية اقتصادياً والانتصارات التي امجزتها على مستوى العالم . وهذا ما يعني أن القضية الآن ليست في أن ندخل في العولمة أو نتجنبها ونقاومها بل في كيفية اللحاق بها بأقل ضرر وذلك من خلال تفادى مخاطرها وتعظيم فوائدها وتحويل الآثار السلبية الناجمة عنها لصلحتنا ومصلحة مجتمعاتنا . وهذا حاولت الدراسة الكيفية أن تطرح سؤالاً آخر عن دور العولمة في زيادة ميل الناس للاستهلاك في القرية ، وهنا تكشف نتائج الماقشات الجماعية " أن الانفتاح على العالم التقدم ، وانتشار التوكيلات التجارية الأجنبية عمل على إغراق الأسواق المصرية بأنواع كثيرة من السلع والبضائع المستوردة لدرجة إننا نلاحظ أن الناس أصبحوا يستخدمون الأشياء الحديثة لحظة ظهورها فمثلاً كنا زمان نسمع عن السلع الحديثة ولا نشتريها فوراً لكن في هذه الأيام كل الذي يقدر على حاجة بيشتريها على طول ، لدرجة أنك لو دخلت أى بيت في القرية تلاحظ فيه الأدوات الكهربائية الحديثة والمستوردة والأثاث الحديث والملابس المستوردة زى ما هو موجود في المدينة بالضبط " .

ونستخلص من هذا أن الانفتاح على السوق العالمي أدى إلى دفع سلع الاستهلاك بأنواعها المختلفة التي تتوجهها البلدان المتقدمة إلى مجتمعاتنا بصورة لا مثيل لها في التاريخ ولقد تحقق ذلك من خلال وسائل الإعلام والإعلانات التجارية التي تصور الحياة الغربية بأغراضها الاستهلاكية التوفيقية لاقناع الناس باستهلاك السلع الجديدة باستمرار لزيادة التطلعات الاستهلاكية لديهم وتقليل قدراتهم الإنتاجية ،

ما يترتب على ذلك تزايد الميل العام للاستهلاك في مجتمع القرية ، وللوقوف على أسباب هذا الميل ، توضح الدراسة الميدانية أن هناك أسباباً عديدة لعل أبرزها عاملان أوهما : المخمرة إلى البلدان النفطية ، حيث إن هذا العامل يؤدي إلى زيادة الدخل ، وزيادة القدرة الشرائية للناس في القرية فتزداد القدرة على شراء السلع والاحتياجات مما يؤدي إلى تفشي أنماط استهلاكية جديدة . وأما العامل الآخر فيتمثل في التقليد والباهاه ، اللذين يلعبان دوراً كبيراً في انتشار نمط الحياة الاستهلاكى في القرية ، فأصبح بناء البيوت الأستهلاكية الفسيحة ، وفرشها بالأثاث الحديث واستخدام مختلف السلع العمارة واليومية مطالب ضرورية لدى الجميع لدفع الناس إلى تقليد سلوك المهاجرين الاستهلاكى وخاصة من خلال إغرائهم للقرية بسلح مستوردة تفرى الناس لتقليدهم ومحاكاتهم ، ولعل تفشي هذا السلوك الاستهلاكى يؤدي إلى تكدس التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي عن طريق انتشار النمط الاستهلاكى التجدد فى حياة الناس اليومية ولذلك برزت الدعوة في الوقت الحالى إلى أهمية وضع سياسات وإستراتيجيات لدرء مخاطر العولمة على عملية

الاستهلاك ، وأهمية ترشيد الاستهلاك والقليل من حدته ، وفي محاولة التعرف على علاقة التعليم بأهمية ترشيد الاستهلاك في القرية جاء موضوع الجدول رقم (١٠) .
التعليم والاتجاه نحو أهمية ترشيد الاستهلاك

النوع	العدد	الحالة التعليمية							المتغيرات
		للوئي الجامعي	جامعي	متوسط	أقل من المتوسط	ابتدائي	بذرًا وبيكت	آمن	
غير مهم	٢١٠	١٨	٤٦	٤٤	٢٩	١٦	٢٤	٣٣	٨٧٪
غير مهم	٢٤	-	-	-	٣	٢	٩	١٠	١٠٪
لا أعرف	٦	-	-	-	-	-	٢	٤	٢٪
المجموع	٢٤٠	١٨	٤٦	٤٤	٣٢	١٨	٣٥	٤٧	١٠٠

$$ك = ٤٢٦٠$$

ومن قراءة معطيات هذا الجدول يتضح أن الفاللية العظمى من المبحوثين (٨٧٪) تؤكد أهمية ترشيد الاستهلاك ، وهذا يعني أن هناك إدراكاً شبه عام بمخاطر الاستهلاك في القرية وبالتالي أصبحت هناك ضرورة لضبطه وتنظيمه . لكن أوضحت المعالجات الإحصائية أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى (٠١٪) بين متغير التعليم وأهمية ترشيد الاستهلاك مما يعني أنه توجد علاقة وثيقة بين ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد وبين الوعي بأهمية أسلوب الترشيد . ولما كان هناك إدراك عام بأهمية الترشيد رأينا أن نتعرف على أسباب هذا الترشيد . فتبين وجود مجموعة من العوامل التي تدفع الناس وراء إدراك أهمية الترشيد يأتى فى مقدمتها أن الإسراف حرام بنسبة (٢٧٪) والادخار لزواج الأولاد بنسبة ٢٧٪ من العينة ككل . ثم تأمين مستقبل الأولاد بنسبة (٢٣٪) بينما الذين أشاروا بشراء قطعة من الأرض بلغت نسبتهم (٤١٪) من إجمالي أفراد العينة .

وهذا يعني أن الوعي بأهمية الترشيد تحصر في عاملين أساسين :

الأسباب الأولى : دينية مرتبطة بالخوف من مخالفه أوامر الدين ، فكما يقول تعالى : " إن المذرين كانوا أخوان الشياطين " ويقول تعالى " ولا تبسطها كل البسط لتقعد ملوماً محسراً ".
والأسباب الأخرى : اقتصادية مرتبطة بالادخار للمستقبل . وارتباطاً بذلك حاولت الدراسة التعرف على أهم الأشياء التي يمكن أن يرشد الفرويون فيها انماط استهلاكهم . وهنا تكشف استجابات المبحوثين عن أنواع كثيرة ومتعددة يجب أن يرشد الناس فيها استهلاكهم وربما في مقدمتها السلع الكهربائية المعمرة بنسبة (٣٤٪) حيث يلاحظ أن المنزل الريفي أصبح يزخر بالعديد من السلع الكهربائية والأجهزة المنزلية الحديثة . ثم يأتي بعد ذلك بناء المساكن الجديدة

البنية بالطوب الأحمر المفروشة بالأثاث الحديث حيث أكد على ذلك (٢٥٪) خاصة وأن الريف شهد في الفترة الأخيرة طفرة عمرانية لا مثيل لها في التاريخ امتدت إلى تأكل الرقعة الزراعية حتى أصدرت الحكومة مرسوماً بمحظر البناء خارج حدود القرى وفرض غرامة مالية كبيرة وإزالة المباني المقاومة فوراً، ثم يأتي في الترتيب الثالث السلع اليومية كالملابس الجاهزة ، والأغذية الجففة وغير الجففة بنسبة (١٠٪) ثم أشارت نسبة (٤٪) بأهمية ترشيد الكهرباء واللاحظ أن ترشيد الاستهلاك هنا يتضمن جانبين ، استهلاك يتعلق بالسلع الكمالية ، والجانب الآخر يتعلق باستهلاك السلع الأساسية المباشرة، وهذا ما يعني ضرورة تقليل الإنفاق العام الذي يتم عن تناول ثقافة استهلاكية واضحة كما أنه يوضح إلى أن القرية المصرية تحولت من إنتاج الغذاء مثل تربية الطيور والماشى وصناعة الألبان والخنزير إلى الاعتماد على السوق . وحاوت الدراسة التعرف على أهم الوسائل والأساليب التي تساعد على ترشيد الاستهلاك سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأفراد ، على أساس أن نجاح أي إستراتيجية للترشيد يعتمد ليس فقط على فاعلية دور الدولة في ضبط الاستهلاك وتنظيمه وإنما ينبغي كذلك أن يقوم على اقتناع الأفراد بها فهم الذين يقومون بتنفيذها ، وحينما تكون نابعة منهم فإنهم يكونون أكثر التزاماً بها .

واستناداً إلى ذلك فقد كشفت المعيطيات الميدانية عن وجود مجموعتين من الوسائل :

الوسيلة الأولى : وسائل تتصل بالدولة وتمثل في تشجيع الصناعات الوطنية ، ثم فرض رقابة على السلع المستوردة ثم تقليل الاستهلاك على مستوى الدولة وأخيراً توعية الناس بأهمية ترشيد الاستهلاك ، **الوسيلة الأخرى** تتصل بالأفراد مثل الابتعاد عن التقليد والماهاة ، والاقتصار على شراء السلع الضرورية وأهمية المسئولية الفردية ، غير أن الذي تحدى الإشارة إليه أن الناس لا يتجهون إلى الاستهلاك الرشيد إلا إذا شعر عدد متزايد منهم بالرغبة في تغيير أنماطهم الاستهلاكية وأساليبهم الحياتية . ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا عرض على الناس غلط استهلاكي أكثر جاذبية واقناعاً من النمط الذي اعتادوا عليه ، ولن يحدث هذا بين ليلة وضحاها ، كما لن يحدث بمرسوم أو تشريع وإنما الأمر يتطلب عملية تربوية وتعليمية طويلة الأمد ، هذا مع عدم إغفال أهمية الأساليب الإيجابية شبه التوعية المستخدمة في إعلانات التليفزيون التجاري من أثر سمعي وبصري على جهور المستهلكين بحيث أن إيقاف سعوم هذه الأساليب الإيجابية سيكون له أثر إيجابي على انسحاب جهور المستهلكين من ضغوط التزعة الاستهلاكية الذئبة (٤٧) . وهذا يؤكد الدور الذي تلعبه الإرادة الذاتية والتوجيهات الأسرية والتربوية في ترشيد الاستهلاك الخاص وتنظيمه والتقليل منه .

الخامس

حاول هذا البحث من خلال استماراة الاستبيان المقتنة والمناقشات الجماعية المخورية ان يتعرف على دور عملية العولمة في تشكيل ثقافة استهلاكية محددة غير المجتمعات المحلية الأخرى وذلك من خلال إشاعة نمط استهلاكى معين ، وثقافة استهلاكية موحدة على سعيد العالم ، من خلال دراسة ثقافة الاستهلاك فى القرية مصرية ، ومدى تأثيرها بمحمل التغيرات والتغيرات الثقافية والاقتصادية للعولمة على فرض أنماط استهلاكية جديدة ، وبروز ثقافة استهلاكية ترقية فيها ، وقد أظهرت الدراسة أن الثقافة العالمية للاستهلاك قد لمجحت فى اختراق الثقافة المحلية التقليدية حيث فرضت عليها أنماطاً جديدة من الاستهلاك كإضافة المبانى الجديدة من الحرمسنة المسلحة ، وتجهيزها من الداخل بالأثاث الحديث ، وشراء الملابس المستوردة ، والتزييات التى تقوم بها الأسرة بقدوم مولود جديد ، والانفاقات المصاجبة فى مناسبات الزواج والخطوبة والاحتفالات الدينية والاجتماعية المختلفة ، كما أوضحت الدراسة تأثير الثقافة العالمية على عملية الاستهلاك من خلال عاملين أساسين هما ، الانفتاح الاستهلاكى الذى شهدته المجتمع الريفى عقب سياسة الانفتاح الاقتصادى من سيادة نمط الاتجاه إلى شراء السلع المستوردة والأجنبية حيث أوضحت التحليلات الاحصائية أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين المستوى التعليمي والاتجاه نحو استخدام السلع المصنعة محلياً أم المستوردة مما يبين أن الظاهرة عامة بذاتها ويوضح ذلك من الإقبال المهاف فى شراء الأدوات الكهربائية العمارة وغير العمارة ، والملابس الجاهزة ، والسلع الغذائية المعلبة وغير المعلبة ، ولعب الأطفال واستخدام بعض الأدوات الزراعية والأجهزة الإلكترونية مثل الكمبيوتر . وإما الشكل الآخر وهو الانفتاح الفيزيقي والذى يتمثل فى الدور الذى تلعبه هجرة العمالة الريفية فى زيادة التطلعات الاستهلاكية فى القرية المصرية وتشكيل معالم النمط الاستهلاكى الجديد الذى أصبح متحبزاً للاستهلاك المظاهرى وتغذية روح الاستهلاك التراثى .

- أوضحت الدراسة أن للاستهلاك طبعة الرمزى واتضح ذلك فى أن عملية التسوق لها جوانب متعددة من الاستهلاك البصرى يتمثل احدها فى الجانب المادى الذى يتعلق باسلوب عرض السلع وبجانب الأخلاق وطريقة تزيتها ، والجانب الثانى اجتماعى تفاعلى يتضمن مشاهدة طريقة المساقمات التجارية والتعارف بالآخرين والجانب الأخير نفسى ترويجى يتعلق بمعنوية التسوق وقضاء وقت الفراغ .

كما أوضحت الدراسة أن المعرفة بالسلع داخل مجتمع القرية قد يضفى على الفرد مكانة اجتماعية متميزة ، لكن افتقاء السلع الثمينة يضفى على صاحبها مكانة اجتماعية أكثر تميزاً خاطئة إذا كان المقتني للسلع من أصحاب المكانة المميزة فى القرية ولم يكتسب هذه المكانة مند فترة جديدة .

- كشفت الدراسة المعمقة على عينة من المستهلكين بالقرية أن هناك اتجاهًا عاماً بالوعى بمفهوم العولمة ومضمونها بشكل عام ولكن هناك اختلافاً حول مخاطرها حيث انقسم الباحثون إلى فريقين أحدهما يرى أن للعولمة مخاطرها نتيجة الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وتؤثر سلباً على مجتمعاتنا وبالتالي فلا بد من التصدى لها وعدم الدخول فيها ، وأما الفريق الآخر فيرى عدم

الخوف من العولمة فهي ظاهرة ايجابية ولابد من الدخول فيها وعدم التخلف عن مواكبتها . وأخيراً كشفت الدراسة بروز الدعوة في الوقت الحالي لوضع سياسات لدرء الآثار الاقتصادية للعولمة على عملية الاستهلاك وضرورة التقليل من حدته ، حيث أكدت الدراسة تأكيد غالبية المجتمع على أهمية ترشيد الاستهلاك وتنظيمه ، وإن كان زيادة المستوى التعليمي للفرد أدى إلى زيادة الوعي بأهمية الترشيد بدرجة عالية، وارتباطاً بذلك أوضحت الدراسة أن هناك أسباباً عديدة طرحتها المبحوثون لترشيد الاستهلاك أهمها الأسباب الدينية ثم الأسباب الاقتصادية وطرحت الدراسة أن آليات ترشيد الاستهلاك تعتمد على مستويين أساسين، المستوى الأول يتصل بالدور الذي تلعبه الدولة في ضبط الاستهلاك عن طريق فرض قيود على السلع المستوردة وبخاصة الاستهلاكية منها ، وتشجيع الصناعات المحلية ثم تقليل الاستهلاك العام على مستوى الدولة ، والمستوى الآخر يتصل بالأفراد من خلال الابتعاد عن التقليد والماهاة، وقدير أهمية المسئولة الفردية والاقتصرار على شراء السلع الضرورية والإفلال من التردد على الأسواق كلما أمكن ذلك.

٧- المراجع والحواشي

١- *Bannan, Z., Globalization : The human consequences, columbia uni-press, 1998.*

٢- انظر في هذا الصدد ما يلى :

- *The Workshop, on The Sociology and cultures of Globalization, uni-of Chicago, Dec. 2, 1998.*
- *World Congress of the international institute of sociology, Multiple Modernities in Era of Globalization, Is raeli, July 11-15 1999.*

٣- ندوة "العرب والعولمة" التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية - في بيروت بتاريخ ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧ م

٤- مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية ، الذى عقد فى القاهرة - جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٢ - ١٦ إبريل ١٩٩٨ م

٥- *Robertson, R., Mapping the global condition in Featherstone, M., (ed) Global culture. Nationalism, Globalization and Modernity, london, Sage publication, 1990, P. 220.*

٦- صادق جلال العظم ، ما هي العولمة ، مجلة الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ، السنة السادسة والخمسون ، يوليو ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠

٧- إسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبرالية ، مجلة الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ، السنة السادسة والخمسون ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ٤٦ - ٤٧

٨- أحمد عبد الرحمن أحمد ، العولمة : المفهوم ، المظاهر ، والسياسات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، مجلد ٢٦ ، العدد (١) ربيع ١٩٩٨ ، ص ٦٠

٩- السيد بسيم ، في مفهوم العولمة ، سلسلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (٢٢٨) ، المجلد (٢) ، ١٩٩٨ ، ص ٧

- ٨ - راشد البراوي ، الموسوعة الاقتصادية، مكتبة الهضنة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧ ، ص ٤٢ .
- ٩ - خضرير عباس الهر ، المجتمع الاستهلاكي وأوقات الفراغ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢ .
- ١٠- *Featherstone, M., perspective on consumer Culture, V. 24, N.1, Feb, 1990, pp. 2 - 22.*
- ١١ - أحمد زايد وآخرون ، الاستهلاك في المجتمع القطري : أمفاطه وثقافته ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية جامعة قطر ، الدوحة ١٩٩١ ، ص ٢٩٠ .
- ١٢ - *Robertson, R., and lechner, F., Modernization , Globalization and the problem of culture in world system theory, theory, culture and society, V.I. N.3, 1985.*
- ١٣- *Epitropoulos, et al, lifestyle and Consumer Culture in a peripheral Society, youth Culture in post- wwII , Greece, A. S.A. 1994.*
- ١٤- *Firat, A.F., Consumer Culture Or Culture Consumed ? sage publications, inc, 1995, PP. 105 - 125.*
- ١٥- *Featherstone, M., Consumer Culture : An introduction, in Journal theory, Culture and Society, U.K., 1983. PP. 4 - 9.*
- ١٦- *Tashner, G., The Complex assimilation of post Modernity , The Case of Consumer protection in Brazil, U.S. A., 1994.*
- ١٧- *Choe, S. et al, Acculturation, ethnic consumers and food Consumption patterns, Journal of food products Marketing, V.I, N.4, 1993, PP. 16 - 79.*
- ١٨ - هانس بيرمارتن ، وهارولد شومان، لغة العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرأفة) ، ترجمة عدنان عباس على ، مراجعة رمزي ذكي، مسلسلة عالم المعرفة، الكويت العدد (٢٣٨) ، أكتوبر ، ١٩٩٨ .
- ١٩- *Warde, A., introduction to the Sociology of Consumption , Journal of Sociology, V. 24, N. 1, Feb, 1990, PP. 1 - 4.*
- ٢٠- *Holton, B., First international Conference of the Sociology of Consumption, uni - of oslo, January, 1988.*
- ٢١ - سليمان نجم خلف - العولمة والهوية الثقافية : تصور نظري للدراسة نموذج مجتمع الخليج والجزيرية العربية ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الكويت، العدد ٦١، ١٩٩٨ ، ص ٥٤ - ٩٣ .
- ٢٢ - عدنان سليمان ، مقاربة أولية لدعایات العولمة على المجتمع العربي ، الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، لبنان ، العدد (٩٣) صيف ١٩٩٨ ، ١٤٢ - ١٧٦ .
- ٢٣ - أحمد زايد وآخرون ، الاستهلاك في المجتمع القطري : أمفاطه وثقافته ، مرجع سابق .
- ٢٤- *Zayed, A., Popular Culture and Consumerism in underdeveloped urban areas, in G.Stauth and S. Zubida, Mass Culture, popular Culture and Social life in Middle East, Frakurt, 1987, PP. 287 - 312.*
- ٢٥ - سليمان نجم خلف ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
- ٢٦- *Featherstone, M., Global Culture in Featherstone (ed) Global Culture, Nationalism, Globlization and Modernity, london, Sage publication 1990, PP. 1 - 14.*
- ٢٧- *O'donnell,M. introduction to Sociology,thomas Nelson and sons Ltd,Surrey 1997,PP.598. 599.*
- ٢٨- *Ibid, P. 599.*
- ٢٩- *Ibid, P. 601.*
- ٣٠ - عدنان سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
- ٣١ - مصطفى النشار ، ضد العولمة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ ، ص ١٢ - ١١ .

- ٣٢- هانس بيت مارتن ، وهارالد شومان ، فتح العولمة ، ترجمة عدنان عباس على ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .
- ٣٣- Fukuyama,F.,*the end of History, National interest, 16 Summer 1989,PP.3 - 18.*
- ٣٤- المرجع قبل السابق ، ص ٦٩ - ٧٠ .
- ٣٥- سليمان نجم خلف ، العولمة و النافذة : تصور نظري لدراسة غزوذج مجتمع الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٦٧ .
- ٣٦- خضرير عباس الهر ، مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ٣٧- *Fontana, A., And Frey, I., interviewing, the Art of Science : in Denzin, and Lincoln, (eds) Collecting and interpreting Qualitative Materials, Sage publication, London, New de lhi, 1998, P. 55.*
- *Morgan, D.L., Focus groups as qualitative research 2 nd edition, london, Sage publications, 1997, P. 12.*
- ٣٨- *Swedberg, R., economic Sociology past and present, Current Sociology, Sage publication, V. 35, N.L, Spring. 1987, P. 49.*
- ٣٩- فرديريك معتوق.المعرفة ، المجتمع،التاريخ ، منشورات جروس برس ، لبنان ، ١٩٩١ ، ص ٢٥٧ .
- ٤٠- خضرير عباس الهر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ - ٤١ .
- ٤١- نفس المرجع السابق ، ص ٤١ .
- ٤٢- فرديريك معتوق ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ ، ٢٦٨ .
- ٤٣- إبراهيم سعد الدين ومحمد عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، المشاكل الآثار السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، يونيه . ١٩٨٣ ، ص ٩٢ .
- ٤٤- شحاته صيام ، من النفط إلى القحط : دراسة ميدانية للآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة العائدة في قرية مصرية في كتاب دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتربية الاجتماعية إشراف محمد الجوهري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩١ ، ص ٣٤٦ .
- ٤٥- ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسوتالي هابرماس ترجمة محمد حسين غلوب ، سلسلة عام المعرفة ، الكويت العدد ٢٤٤ ، إبريل ١٩٩٩ ، ص ٢٨٣ .
- ٤٦- انظر في هذا الصدد ، ما أكد عليه جورج هومانز في كتابة "بناء نظرية علم الاجتماع " من أن أعضاء الجماعات الذين يشغلون مراكز عالية أو مراكز متدنية هم أقل الأعضاء احتمالاً للتوازن داخل الجماعات لأن أصحاب المكانة العليا لن تفقد تقديرها كبيرة إذ أن لديها فائض من التقدير والمكانة ومن المحتمل أن يوفر لديها ما يكفي لأن تلاعب به وتفكر فيه ، وإن أصحاب المكانة المتدنية فإنهم لن يخسروا تقديرها كثيراً لأنهم ليسوا لديهم ما يفقدونه بينما الأعضاء الذين يشغلون مكانة وسطى هم الأكثر إحتمالاً للتوازن لأن أي تماح لهم سيكتسبون مكانة أعلى وأى خسارة لهم ستؤدي بهم إلى الدرك الأسفل . انظر كتاب :
- جوناثان تيرنر ، بناء نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمد سعيد فرج : منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٧ - ٢٢٢ .
- ٤٧- سير عبدة ، المجتمع الاستهلاكي العربي وتبعة ثقافة الحياة اليومية ، سلسلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة الثامنة ، العدد ٩٢ ، مايو ١٩٩٢ ، ص ٦٤ - ٦٥ .